

وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا

مسلم أونلاين

MOSLIMONLINE.COM

مسلم أون لاين

نشرة شهرية تصدر عن موقع مسلم أون لاين العدد (١)

العدوان الصهيوني على غزة

التحولات والانعكاسات من المنظور «الإسرائيلي»




moslimonline.com

الفهرس

العدوان الصهيوني على غزة التحولات والانعكاسات من المنظور «الإسرائيلي»

آراء لمجموعة من الباحثين الصهاينة في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي

آذار ـ مارس ٢٠٠٩

ترجمة وإعداد

مركز الدراسات العبرية / دمشق

خاص مسلم أون لاين

تقديم

لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، يرجع الفضل في تحويل كلمة «ليسوؤا» من مجرد فعل لغوي في صفحات الكتاب الكريم إلى فعل مقاومة على أرض فلسطين، وواقع ثورة تمتد من جنين وغزة امتدادا إلى رباط الشام في عصر وعد الآخرة، رائدها ينطلق من: «الشهادة هي المعادل الموضوعي للحياة»، وضميرها يتجسد في: «خيارنا استمرار المقاومة والحفاظ على الوحدة الوطنية وعدم الاقتتال الداخلي وعدم المشاركة بأوسلو».

إن الصراع الدائر على أرض فلسطين هو صراع كوني بين تمام الحق وتمام الباطل، ومعركة غزة الأخيرة في هذا السياق هي دورة من دورات الصراع الذي يكبر ولا يصغر، يزداد ولا ينقص، يتسع ولا يضيق، يتواصل ولا يتوقف، ولا مكان فيه للتسويات أو للحلول الوسط، حتى نصل عبر القوانين الربانية التي تحكم حركة الصراع إلى الانفجار الكبير في المعركة الكبرى على أبواب مرحلة: «ليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علو تتبيرا».

هناك جولة قادمة من الصراع.. ستكون أكثر شراسة وأكثر عنفا وأكثر دموية وستبدو معركة غزة أمامها وكأنها «لعب أطفال». وما بين «عشت أكثر مما توقعت»، وبين «لقد تأخر استشهادي أكثر من اللازم»، فإن قدرنا أن نعد العدة جيدا لكي نكون على قدر المرحلة وعلى مستوى المعركة، من خلال التقييم الشامل للحرب الأخيرة وتحديد نقاط الضعف ونقاط القوة في جبهة العدو وجبهة المقاومة. وفي هذا السياق يسر مركز الدراسات العبرية أن يترجم هذه الدراسة التي يقدم من خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين الصهاينة العاملين في «مركز أبحاث الأمن القومي» الصهيوني تقييمهم ورؤيتهم للحرب الأخيرة. وهي دراسة مهمة لأصحاب القرار في محاولة للاقتراب من فهم العقل الصهيوني ومعرفة طريقة تفكيره في سياق التقييم الشامل لمعركة غزة واستخلاص العبر للمعركة القادمة التي تنتظرنا على الأبواب.

مركز الدراسات العبرية

١٠/ ٣/ ٢٠٠٩

المعركة في غزة والمنظومة الفلسطينية

شلومو بروم

باحث رفيع في معهد أبحاث الأمن القومي

شباط ٢٠٠٩

من الجوانب المثيرة للاهتمام بالحرب في غزة تصرف السكان الفلسطينيين في يهودا والسامرة (الضفة) وقد كانت هناك تعابير عن الاحتجاج الجماهيري لكن حجمها كان صغيرا ومحدودا نسبيا، وكذلك في مقابل تعابير موازية في الغرب والعالم العربي وكذلك أيضا حين يتم التعبير حول قوة وفداحة مشاهد القتل والدمار كما أبرزتها محطات التلفزة العربية. وساهمت قوات الأمن الفلسطينية في تهدئة الاحتجاجات من خلال توجيهها نحو الأماكن التي لن يحصل فيها احتكاك مع هيئات الأمن الإسرائيلية، ولكن منذ البداية لم يكن حجم المشاركة في الاحتجاجات كبيرا. ويبدو أن ذلك يرجع إلى سببين: الأول / المشاركة الضعيفة نسبيا عكست حالة وضع الفلسطينيين الذين تعبوا من الصراع المتواصل عديم الجدوى، وأدركوا انه لحقت بالشعب الفلسطيني أضرار كبيرة في أعقاب الحماقات التي ارتكبتها حماس والتي قدرت بصورة غير سليمة حجم الرد الإسرائيلي. والثاني / عكست هذه المشاركة الضرر الكبير الذي لحق بالبنية التحتية لحماس في هذه المنطقة، وهذا الضرر ناجم عن تراجع التأييد لحماس لاستيلائها بالقوة على قطاع غزة وفشلها في تحسين حياة السكان في القطاع وعلى الأخص بسبب فعالية النشاطات التي قامت بها السلطة الفلسطينية وإسرائيل ضد البنية التحتية السياسية والاقتصادية لحماس في يهودا والسامرة. فقد كان هناك عدد لايستهان فيه مثلا من النشطاء السياسيين لحماس في الاعتقال، وقد نجحت السلطة الفلسطينية بالسيطرة على قسم كبير من المساجد التي عملت فيها حماس، كما صودرت ممتلكاتها الاقتصادية. وفي غياب بنية تحتية سياسية عاملة كان من الصعب على حماس تحريك الجماهير للقيام بالاحتجاجات.

وتجلى ضعف حماس في الضفة الغربية كذلك في فشلها بتنفيذ التهديدات للقيام بعمليات انتحارية قوية انطلاقا من الضفة إلى إسرائيل، ولم تتمكن حماس من القيام بعملية واحدة كبيرة خلال الحرب. والعمليات القليلة التي حصلت في هذه الفترة كانت عاطفية قام بها فلسطينيون من تلقاء أنفسهم وبأدوات بسيطة (سكاكين، إحراق.. . وما شابه ذلك) وحصلت عملية إطلاق للنار واحدة بعد توقف الحرب ولم يكن واضحا إن كانت حماس وراءها. ويمكن أن نستخلص من هذا أيضا أن البنية التحتية للعمليات التفجيرية عند حماس تحطمت بفعل العمليات القوية لقوات الأمن الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، ومؤخرا كذلك خلال نشاطات قوات الأمن الفلسطينية ولا يعني هذا انه لم يعد هناك خلايا عاملة لحماس هناك، ولكن قدرتها أصبحت محدودة ويصعب في هذه المرحلة تقدير كيف ستؤثر جولة المواجهات الأخيرة في غزة على القوة السياسية النسبية لحماس وفتح برئاسة محمود عباس.

من جهة أولى يمكن الاعتقاد أن الفلسطينيين في غزة وخارجها يدركون حجم الأضرار التي لحقت بحماس، ويدركون أن وضع الفلسطينيين في يهودا والسامرة تحت حكم عباس أفضل بكثير وكذلك احتمالات التحسن في المستقبل أفضل. ويمكن لهذا الإدراك أن يؤدي إلى انخفاض وتراجع التأييد لحماس وازدياد قوة عباس وفتح. ومن جهة ثانية بدا عباس والسلطة الفلسطينية خلال الحرب بصورة المتعاونين مع إسرائيل وبالتالي لم يكونا واقعيين بينما أظهرت حماس من جديد أنها العنصر الوحيد المستعد للمواجهة مع إسرائيل وعدم الرضوخ لها رغم الضحايا الكثر. وقد تضررت هذه الصورة لحماس إلى حد معين لأنه لم تنجح في تنفيذ تهديداتها الكثيرة وإلحاق أضرار طفيفة بإسرائيل، لكنها لاتزال قوية «صورة حماس» ومنذ انتهاء العملية تحاول حماس تعزيز صورتها وخلق تصور بأنها انتصرت بهذه الجولة لأنها لم تستسلم وظلت واقفة على قدميها، وبالتالي أجبرت إسرائيل على وقف الحرب. وإذا لم تعمل حماس على زيادة جهودها لوقف النشاطات العنيفة من القطاع فيحتمل أن يكون هذا مؤشرا على أن رجال حماس يعتقدون بأن هذه هي صورة الوضع الحقيقية وليس واضحا حتى الآن كيف سيكون الميزان أو التوازن بين هذين العنصرين اللذين يشدان باتجاهين متناقضين وعلى أية حال فإنه حتى لو حصل تراجع آخر بشان حجم التأييد لحماس، إلا انه سيكون من المعقول أن تحظى بتأييد قسم كبير من السكان في قطاع غزة وكذلك في يهودا والسامرة. ومن المعقول أيضا الافتراض انه حتى لو تم توجيه الانتقادات الحادة في غزة لحماس بسبب العملية فإن هذا لن يؤثر على سيطرة حماس على القطاع وسوف يخاف المنتقدون من التعبير عن انتقاداتهم وبالتأكيد لن يقوموا ضد حماس (بأعمال مقاومة). لقد ساعدت الحرب في غزة عباس على أن يتجاوز بسلام تاريخ السابع من شباط الذي حسب تفسير حماس وهيئات قضائية فلسطينية عديدة، تنتهي فيه ولايته كرئيس للسلطة الفلسطينية. ومن المعقول قيام حماس بعد انتعاشها من صدمة الحرب باستئناف هجماتها الكلامية على عباس بخصوص هذا الموضوع ولكن هناك شك في أن يكون لهذا تأثير حقيقي في زعزعة حكم عباس.

وهناك مسالة ثانية وهي كيف سيكون تأثير التطورات في غزة على تطور الحوار بين فتح وحماس، فعشية الحرب كان الحوار متوقفا بسبب عدم وجود اهتمام حقيقي من الجانبين لإحراز تقدم. وتحاول مصر كجزء من ترتيبات انتهاء القتال استئناف الحوار ولكن هناك شك في إمكانية إجراء حوار حقيقي في الأشهر القادمة. ولم تكن حماس معنية بالحوار قبل الحرب لأنها كانت تفضل إجراءه من موقع القوة وقدرت انه بعد انتهاء ولاية عباس ستتمتع بهذا الموقع. أما الآن وبعد تلاشي الآمال عند حماس تجد نفسها في موقف ضعيف وهناك شك في أن تكون معنية بالحوار.

عندما نريد فحص الآثار المحتملة للمواجهة في غزة على المسيرة السياسية مع الفلسطينيين، يجب القول أن عنصرا مؤثرا أساسيا سيتمثل في الوضع في قطاع غزة خلال فترة ما بعد هذه المواجهة. فإذا نشا فعلا ميزان ردع جديد مع حماس يزيد من الصعوبات أمام إطلاق النار من غزة، وكذلك إذا زادت الترتيبات مع الأطراف الأخرى وخاصة الولايات المتحدة ومصر، الصعوبات أمام حماس في سعيها لإعادة بناء نفسها وقوتها فيكون بالإمكان الافتراض أن حالة الاستقرار والهدوء النسبي ستسود لفترة طويلة جدا في هذا القطاع. ونجاح مصر في محاولاتها التوسط بين إسرائيل وحماس والوصول إلى تسوية ترسخ وتقوي وقف إطلاق النار يمكن أن يساهم في إنتاج وضع من الاستقرار. وهذا

الاستقرار يمكن أن يساعد على استئناف المسيرة السياسية مع الفلسطينيين وتسريعها. وفي الواقع علق عباس الاتصالات مع إسرائيل بسبب الحرب لأنه كان مضطرا أمام جمهوره على إظهار الاستياء من أعمال إسرائيل ولكن من المعقول أن يكون راغبا باستئنافها عندما تهدأ النيران. ويمكن الافتراض انه في هذه الأثناء ستقوم حكومة جديدة في إسرائيل وهذا سيساعد على فتح صفحة جديدة وسيكون من المريح جدا للطرفين القيام بالمسيرة السياسية في حالة الهدوء الأمني. ومن هذه الناحية فإن ضعف حماس في يهودا والسامرة سيساهم في دفع المسيرة السياسية.

وإذا تبخرت التوقعات حول الاستقرار في قطاع غزة واستمر إطلاق القذائف الصاروخية بصورة ضعيفة واستمرت المحاولات للقيام بعمليات انتحارية على طول السياج، فمن المعقول قيام إسرائيل بمحاولة تحقيق الهدوء من خلال العمليات الجوية التي تؤدي إلى جباية ثمن اكثر ارتفاعا من السابق. وحتى إن لم يساعد هذا الأمر المعقول قيام إسرائيل بسلسلة من العمليات العسكرية المتواصلة الواسعة في قطاع غزة، بهدف إضعاف حماس وتامين حرية العمل لقوات الأمن الإسرائيلية في كل القطاع. وينطوي هذا الاحتمال على خطر استبدال حكم حماس في غزة بحالة من الفوضى وغياب الحكم المركزي مثلما حصل في يهودا والسامرة بعد عملية «السور الواقي». ومن المعقول عدم موافقة عباس في هذه الحالة على العودة إلى القطاع معتمدا على الإسرائيليين. على أية حال سيزيد استمرار القتال والحرب من الصعوبات على مختلف الأطراف لإجراء مفاوضات جدية وإنهائها بنجاح والتوصل لاتفاقية. ولو كانت ترغب بذلك، ستضطر إسرائيل في مثل هذا السيناريو للاختيار بين استئناف الحكم العسكري في القطاع أو الفوضى.

تشتمل المسيرة السياسية التي بدأت بعد لقاء انابولس على عنصرين: المفاوضات السياسية، وهي عملية «من الأعلى إلى الأسفل»، وعملية بناء قدرات السلطة الفلسطينية وخاصة القدرات الأمنية وهي عملية «من الأسفل إلى الأعلى». وسيؤدي ضعف حماس إلى صعوبة قيامها بالتشويش على عملية البناء لقدرات السلطة الفلسطينية، ولكن الصورة التي نشأت كمتعاونين مع إسرائيل ستلحق الضرر بشرعية قوات الأمن الفلسطينية بين الجمهور الفلسطيني. وسيتوجب عليهم القيام بعمليات تعبر وتجسد عن سعيهم ومساهمتهم بالمصلحة الفلسطينية ورفاه السكان لإزالة تلك الصورة.

هناك مسالة ثانية لها تأثيرها على تطور المسيرة الإسرائيلية الفلسطينية على المدى البعيد جدا وهي كيف سيكون تأثير المعركة في غزة على تطور حماس من الداخل وكيف ستكون علاقات القوى الداخلية وإذا كان هناك تغيير للمواقف. ويمكن للثمن الذي دفعته حماس من جهة أن يؤدي إلى انتهاج الاعتدال وهو ما سيؤدي لازدياد قوة الهيئات السياسية في حماس في غزة ويهودا والسامرة مقابل الذراع العسكرية في غزة وقيادة الخارج في دمشق، من جانب آخر مشاعر الغضب والإحباط عند حماس وخاصة إذا شعروا بأن نتائج الحرب ستساعد على تشديد الحصار والضغط عليهم، يمكن أن يؤدي إلى التطرف وازدياد قوة الذراع العسكرية.

ويجب القول كذلك إن سيطرة القيادة في دمشق على الأموال والوسائط المتدفقة إلى حماس ستتواصل مع كل ما ينطوي عليه هذا الأمر من معنى بشان علاقات القوى داخل حماس.

مع هذا حتى لوكانت نتائج الحرب مريحة لاستمرار المسيرة السياسية فإن هذا لايعني أن المسيرة السياسية ستنطلق بسرعة خلال العام القادم لان الحرب في غزة تقاطعت مع فترتي انتقال سياسيتين في الولايات المتحدة وإسرائيل، وسيكون لموقف إدارة اوباما والحكومة الجديدة في إسرائيل أثرا حاسما على المسيرة السياسية الإسرائيلية الفلسطينية.

وتأخذ الصورة في الولايات المتحدة الأمريكية بالوضوح وقد أعلن الرئيس الجديد اوباما عن عزمه إعطاء الأولوية للمسار الإسرائيلي الفلسطيني وعين السيناتور السابق جورج ميتشل موفدا خاصا للشرق الأوسط وهو قام بزيارة إسرائيل. بالمقابل تبدو الصورة في الجانب الإسرائيلي اقل وضوحا فالمواقف الإسرائيلية مرتبطة بنتائج الانتخابات والائتلاف الذي سيشكل في أعقابها. وسوف تزيد الحرب في غزة من قوة التأييد للمواقف المتشددة أمام الفلسطينيين وموقف من يقولون إن إسرائيل لا يمكن أن تخلي أراض أخرى للفلسطينيين لأنها ستتحول إلى قاعدة للهجمات على إسرائيل.

وفي الحقيقة فإن عمل السلطة الفلسطينية الجيد في رام الله خلال الأزمة يواجه هذا الموقف ولكن ليس واضحا إلى أين تركت هذه الحقيقة طابعها وتأثيرها على الجمهور الإسرائيلي وقدرتها على التغلب على الامتناع عن تسليم أراض أخرى للسيطرة الفلسطينية.

الحرب على حماس ومغازيها من ناحية الردع

يائير عيفرون

باحث صديق لمعهد أبحاث الأمن القومي.

شباط ٢٠٠٩

لايزال من المبكر تحديد الآثار بعيدة المدى للحرب ضد حماس، ولكن يمكن حاليا الإشارة إلى بعضها، ومن خلال هذا يمكن حاليا الإشارة إلى بعضها ومن خلاله أيضا يمكن المقارنة بين هذه المعركة وبين آثار تلك التي تم شنها ضد حزب الله في صيف ٢٠٠٦ من حيث الردع.

يبدو أن الردع ضد منظمات أقل من الدولة أو على صورتها، صعب للغاية (وإن لم يكن غير ممكن تماما)، على الرغم من كون الردع وضعا شائكا. فعندما يتم استخدامه ضد دول يكون نسبيا أكثر سهولة من الحالات والأوضاع التي يستخدم فيها ضد منظمات هي أقل من الدولة، وعلى هذا فإن اعتبارات التكلفة والفائدة بشأن هذه المنظمات تختلف تماما عنها بالنسبة للدول. ومع هذا ففي المعركتين اللتين بادرت بها دولة إسرائيل خلال الثلاثين شهرا الأخيرة، لم يكن الأعداء منظمات مستقلة عن الدولة تماما فسواء حزب الله أوحماس هي أولا منظمات سياسية تشرف على قواعد وبنى تحتية معقدة من خدمات مدنية واجتماعية، ولها جذورها العميقة بين السكان المؤيدين لها والذين

من بينهم تقوم هذه المنظمات بعملها. وفوق هذا تتصرف وتعمل حماس اليوم كحكومة بالفعل في قطاع غزة، وهذا الأمر يكسب القطاع وضعا قريبا من وضع الدولة وتؤثر هذه الحقيقة دون شك على اعتبارات التكلفة والفائدة عندها.

ويرتبط نجاح الردع ضد منظمات مثل حماس وحزب الله بالقدر الذي تقترب فيه من وضع الحكومات أو شبه الحكومات. وكلما كان وضعها قريبا من ذلك يزداد تضررها من تهديدات الردع، ومثلما تتصرف الدول التي سيحدث فيها هذا أيضا مع اعتبارات التكلفة والفائدة بشأن هذه المنظمات وفيما يتعلق بخطواتها. والأمر المهم هو أن قدرة إسرائيل العسكرية اكبر بكثير مما عند هذه المنظمات وهذه الحقيقة تؤثر على اعتبارات التكلفة والفائدة عندها. بالمقابل هي تستطيع أن تردع إسرائيل إلى حدود معينة وهذا الأمر يتم جزئيا من خلال إتباع الوسائل العنيفة مثل إطلاق الصواريخ إلى مدنها. مع هذا هناك قيود وحدود لهذا الأمر، ذلك انه إذا تكثفت هذه الوسائل سيكون بمقدور إسرائيل استخدام قدراتها العسكرية المفضلة للقيام بردع عقابي مثلما حصل فعلا خلال الحرب على لبنان ضد حزب الله وخلال عملية الرصاص المسكوب.

«الحوار الاستراتيجي» بين حماس وإسرائيل:

في الوقت الذي تسيطر حماس على «ما يشبه الدولة» يستمر موقفها الإيديولوجي المعادي لإسرائيل والمتطرف بالتأثير على سلوكها وتصرفاتها ويبدو أن هذا الموقف هو الذي كان وراء استعدادها لاستخدام القوة كأداة في سياستها، ومع هذا فإنه في آذار ٢٠٠٥ أعلنت فتح وحماس عن الهدنة من جانب واحد ولكن هذا لم يوقف بصورة نهائية تعابير العنف المتواصل من حماس تجاه إسرائيل.

قبل الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة قامت حماس بنشاط عنيف لإظهار مساهمتها وتأثيرها على انسحاب إسرائيل، وبعد فوز حماس في انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٦ فسرت الهدنة على أنها تنطبق كذلك على مناطق يهودا والسامرة ولم تقبل إسرائيل أبدا هذا التفسير وأدت هذه الظروف إلى اندلاع العنف، حيث قامت حماس والجهاد الإسلامي بالرد على نشاطات الجيش الإسرائيلي في يهودا والسامرة واستمر عدم الاتفاق على هذه التفسيرات كذلك بعد تولي حماس السلطة عام ٢٠٠٧، ولم تتنازل حماس عن هذا الطلب إلا في الهدنة الأخيرة التي أصبحت سارية في صيف٢٠٠٨. وبالإضافة إلى هذا كان هناك عدم اتفاق حول موضوع السيطرة وحجم الحركة على المعابر الحدودية، وهو ما أدى إلى تجدد العنف وخرق الهدنة، وكانت النتيجة ميزان ردع غير كامل تداخلت فيه إجراءات القوة «المفروضة» للجانبين، فاستخدمت حماس إطلاق الصواريخ ضد المستوطنات الإسرائيلية وردت إسرائيل بصورة محدودة من خلال استخدام القوة بل وإغلاق المعابر وأخطأت حماس في فهم وتقدير حد التسامح الإسرائيلي - مثلما أخطأ حزب الله عام ٢٠٠٦ - فأطلقت رشقة من القذائف الصاروخية الكثيفة في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨ مما أدى إلى الرد الإسرائيلي الكثيف.

عملية «الرصاص المسكوب» وحرب لبنان الثانية

عندما بدأت إسرائيل العملية العسكرية ضد حزب الله في صيف ٢٠٠٦ حددت لها أهداف بعيدة المدى: تغيير كلي للوضع في جنوب لبنان وتحطيم حزب الله. ولم تكن هذه الأهداف واقعية تماما ولم يكن بالإمكان تحقيقها بالوسائل العسكرية. وإعادة ميزان الردع بين إسرائيل وحزب الله لم يتحدد كهدف للعملية ولكن من الناحية العملية، ورغم

انه لم يتم تحقيق الأهداف بعيدة المدى (التي لم يكن تحقيقها ممكنا) نجحت إسرائيل في أن تخلق ردعا مستقرا ضد حركة حزب الله مثلما ثبت ومن دون أدنى شك خلال عملية «الرصاص المسكوب»، حيث لم تقم المنظمة بأي عمل عسكري تقريبا (عدا محاولة القيام بعملية انتحارية واحدة وسقوط قذيفتي هاون) كإشارة للتضامن مع حلفائها الذين يتعرضون للهجمات في غزة.

حددت إسرائيل في عملية «الرصاص المسكوب» أهدافا محددة جدا: (خلق ظروف أمنية محسنة بالنسبة لجنوب إسرائيل) وفق لغة مؤدبة لخلق موقف ووضع من الردع القوي للهجمات المتواصلة التي تشنها حماس على إسرائيل. وبعد حوالي ثلاثة أسابيع من القتال وافقت على الاقتراح المصري وضمن ذلك وقف إطلاق النار. وفي أعقاب ذلك أعلنت حماس أيضا عن وقف إطلاق النار الذي يبدو مستقرا. وفي أعقاب الأضرار التي لحقت بقطاع غزة هناك اعتقاد قوي بأن تتمسك حماس بوقف إطلاق النار

وعلى هذا ودون تجاهل الخروقات الصغيرة بالمراحل الأولى، تم تحقيق الهدف المتمثل في الردع المستقر ومن الناحية التحليلية كانت الضربة الإسرائيلية عبارة عن تطبيق لتهديد الردع الإسرائيلي المتواصل وإشارة بخصوص الردع للمستقبل.

أدوات عسكرية لخلق الردع

كانت الأداة الأكثر نجاعة في الردع العقابي تتمثل في سلاح الجو، وعلى هذا يمكن القول انه بعد الأيام الأولى من الهجمات الجوية كان يمكن ضمان تأثير الردع، وهذا بالفعل تقدير قائم بصورة مؤكدة بقوة قياسا لما حصل مع حزب الله. ومن الجدير ذكره انه في مثل هذه الظروف فقط استخدام القوة غير المتناسبة يمكن أن يحقق استعادة الردع المستقر. وكان استخدام القوات البرية في عملية «الرصاص المسكوب» بصورة شبه مؤكدة لدفع المبادرة المصرية. أما الإسهام المحتمل للقوات البرية بخصوص الردع فهي عملية معقدة تتطلب مداولات مفصلة بصورة اكبر.

الشروط لردع مستقر

أولا: لقد أصبحت حماس حكومة بالفعل في قطاع غزة، ولأنها ليست منظمة مسلحة بل سياسية فقد أعلنت مسؤوليتها عن السكان الخاضعين لسيطرتها، ولهذا السبب بالذات فإنها تبدو حساسة بشان الإجراءات العقابية الإسرائيلية ضد البنى التحتية في قطاع غزة. وفي أعقاب هذا فإن الردع الإسرائيلي الذي يعتمد إجراءات عقابية مستقبلية محتملة ومتوقعة من جانبها ـ إذا خرقت حماس اتفاق وقف إطلاق النار ـ سيكون هذا الردع قويا جدا.

ثانيا: يتوجب على حماس فرض السيطرة المجدية على المنظمات المسلحة الأخرى في قطاع غزة بالمقابل فإن عدم الاستقرار ممكن أن ينجم عن الصراع بين فتح وحماس وعن السيطرة على المنظمات المسلحة الأخرى.

ثالثا: بما أن الردع لا يستند فقط على معرفة من هو عرضة للردع بالثمن الذي سيدفعه وإنما كذلك بفعل الإحباط المتواصل عنده نتيجة الوضع القائم، فإن إعادة فتح المعابر سيبدو شرطا لن يكون بمقدور حماس التنازل عنه، وعدم الاستجابة لها سيؤدي إلى خروقات محتملة لوقف إطلاق النار. وبينما تطالب إسرائيل بوقف تام لإطلاق النار، فإن المشاكل التي ذكرت في الشرطين الثاني والثالث يمكن أن تؤدي إلى وضع يجعل حماس تمتنع عن إطلاق الصواريخ نحو المستوطنات الإسرائيلية، لكنها هي أو المنظمات الأخرى ستبادر بين الحين والآخر للقيام بعمليات محلية.

العلاقة المتناقضة بين دولة إسرائيل وحماس حتى يكون

الردع أمام حماس مستقرا يجب عدم المس بسيطرتها على القطاع، ومع هذا فإن مثل هذه الخطوة تتناقض مع موقف إسرائيل الأساسي الرامي إلى زعزعة حكمها. ومن جانب آخر تمتنع إسرائيل عن إحتلال القطاع وهو ما تستطيع القيام به من الناحية العسكرية، وبما أنها تدرك أن العودة إلى الإحتلال ستؤدي إلى تواجد طويل المدى سيكون مرتبطا بأثمان مرتفعة وغير مناسبة وهذا الوضع الذي ينطوي على التناقض يمكن أن يتغير إذا تغيرت الظروف السياسية وعلى سبيل المثال إذا أعلنت قوة أخرى عن سيطرتها على قطاع غزة وهي يمكن أن تضمنه على سبيل المثال إذا كانت السلطة الحاكمة الأساسية في غزة تشكل ائتلافا بين فتح وحماس.

سلاح حماس

يفتاح شابير

باحث رفيع في معهد أبحاث الأمن القومي

شباط ٢٠٠٩

في العام ٢٠٠١ كان السلاح الصاروخي هو الأكثر أهمية بيد المنظمات الفلسطينية في غزة وعلى رأسها حماس، ولهذا السلاح ميزات واضحة بالنسبة لهذه المنظمات فهو سلاح بسيط بخصوص الاستعمال ويتسبب بإلحاق الضرر من مسافات بعيدة وبأقل حد من الأخطار بالنسبة لمن يستخدمونه. ويتم إطلاق القذائف من أنابيب بسيطة للغاية (وفي حالة القذائف الأخرى مثل غراد يتم إطلاقها من أنابيب إطلاق)

ويمكن إطلاقها بعد نصبها وإعدادها من بعيد وبالتالي تقليل الأخطار على من يشغلونها بصورة أكبر. وقد تبين أنه من السهل نسبيا إنتاج قذائف صاروخية بدائية وغير دقيقة بوسائل منزلية ودون الحاجة إلى منشآت صناعية ودقيقة.

وأثبتت ثمان سنوات من محاولة إنتاج القذائف الصاروخية «المحلية»أن السلاح المنتج ذاتيا أمامه قيود كبيرة وبالإضافة إلى جهود تطوير القذائف من إنتاج محلي، عمل الفلسطينيون على شراء قذائف نظامية تنتج في معامل نظامية وبالفعل فإنه من خلال المواجهة الحالية كان هناك استخدام كبير للقذائف النظامية. بالإضافة إلى هذا وخلافا لحزب الله في ٢٠٠٦، فقد استخدم رجال حماس كذلك قذائف الهاون وكانت معظمها نظامية وحسب مصادر أمنية تم خلال عملية «الرصاص المسكوب» إطلاق ٦٤٠ صاروخ غراد وقسام (٢٠٢ غراد و٤٣٨ قسام) وكذلك ٢٢٤ قذيفة هاون (جرت عملية الرصاص المسكوب بين ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ يناير ٢٠٠٩) وهذا يعني ٢٩ صاروخا وقذيفة وسطيا كل يوم (وللمقارنة فإن حزب الله نجح بالحفاظ على متوسط بلغ ١٢٠ قذيفة يوميا خلال حرب لبنان الثانية)

القذائف غير النظامية «محلية الصنع»:

تنتج الفصائل الفلسطينية المختلفة في غزة القذائف الصاروخية في ورش كثيرة وبعضها في بيوت خاصة. وظهرت هذه القذائف في كثير من النماذج وبأسماء عدة

ولكل منظمة تعمل في غزة نماذجها الخاصة بها والأسماء الخاصة بالقذائف التي بيدها ولكن على الرغم من الفوارق فإن الشكل الأساسي يبدو متشابها في جميع القذائف والصواريخ.

أ ـ أنبوب معدني يستخدم كمحرك قطره عموما ٩٠ إلى ١١٥ مم. وهذا الأنبوب يتم ملؤه بالمواد الدافعة وبصورة عامة مواد بدائية مكونة من السماد الزراعي والبوتاس الآزوتي والسكر.

ب ـ في الجزء الخلفي من المحرك أربعة أجنحة توازن.

ج ـ الجزء الأمامي من القذيفة يشتمل على الرأس القتالي وهو كذلك قطعة أنبوب بقطر مشابه يتم ملؤه بالمواد المتفجرة المتشظية (فيما يلي المواد التي نجح المنتجون بوضع اليد عليها وأحيانا كانوا يستخدمون المواد المتفجرة المتشظية البلاستيكية التي استخرجت من مخلفات الأسلحة الإسرائيلية)

د ـ في رأس القذيفة خرطوم مخروطي وبرأسه الصاعق.

ح ـ أضيف في بعض الاحيان انتشار للشظايا بصورة أفضل منذ أن تم استخدام النماذج الأولى من قذيفة القسام الخاصة بحماس عام ٢٠٠١ عملت المنظمات الفلسطينية على تحسين القذائف التي بأيديها سواء من ناحية الدقة أو المدى ووصل مدى قذائف القسام الأولى إلى حوالي أربعة كيلو مترات بينما منذ ٢٠٠٧ زاد مداها إلى حوالي ١٢ كم.

كان للقذائف المنتجة محليا مشاكل أخرى لم يتمكن الفلسطينيون من التغلب على بعضها ولم تكن دقيقة عموما، وكان هناك فرق كبير بين القذائف المنتجة من الخط نفسه، فلم يكن طيرانها منتظما وكانت نسبة السقوط كبيرة ولم تكن آمنة عند إنتاجها (حيث وقعت حوادث عمل عديدة) كما لم تكن آمنه عند تشغيلها (حصلت حالات سقطت فيها القذائف بعد طيرانها لمسافة قصيرة في أرض القطاع)، وكانت إمكانية تخزينها قصيرة للغاية (عدة أسابيع)

القذائف النظامية :

تختفي هذه النواقص في القذائف النظامية فهي دقيقة بصورة أكبر بكثير من القذائف المحلية ومخصصة ليتم تخزينها لفترات طويلة وهي آمنة عند الإستخدام ومزودة بمواد دافعة حديثة (يتطلب إنتاجها خبرة وبراعة فنية لا تتوفر عند الفلسطينيين) ورؤوس متفجرة حديثة من أنواع مختلفة وفي السنوات التي مرت منذ الإنفصال عن غزة عمل الفلسطينيون على الحصول على أنواع من الأسلحة المختلفة من مصادر خارجية عن طريق الأنفاق التي حفرت تحت محور فيلادلفي بين قطاع غزة وبين القسم المصري من رفح. وحسب الشبهات فإنه قبل المواجهة الأخيرة كانت إيران المزود الرئيسي للأسلحة والذخيرة لصالح حماس ومن ضمن ذلك أسلحة صاروخية. وقد تم تهريب هذا السلاح إلى سيناء عن طريق البحر من لبنان وعن طريق البحر من السودان، أو عن طريق الأراضي المصرية «وادي حلفا» ومن هناك عن طريق الأنفاق إلى غزة. وبالفعل خلال المواجهة أطلق الفلسطينيون خلال «الرصاص المسكوب» قذائف نظامية صاروخية من عائلة غراد ووصل بعضها إلى مسافات بلغت ٤٠ كيلو مترا.

وهذه القذيفة هي الاكثر انتشارا في سوق السلاح العالمي وهي بقطر ١٢٢ مم ومن منظومة غراد السوفيتية ومن أجل هذه المنظومة تم تطوير عدد كبير من منصات الإطلاق المتنوعة وعدد كبير من القذائف الصاروخية وانتشرت تكنولوجيا الغراد في جميع الدول التي نشرت السلاح السوفيتي ويتم إنتاج نماذج مختلفة منها اليوم في روسيا وفي دول أخرى مثل رومانيا وإيران والصين ويعمل

كل واحد من المنتجين على إضافة تعديلات خاصة به ويمكن لقذيفة غراد الأكثر انتشارا الوصول إلى حوالي ٢٠ كم ولكن النماذج المطورة منها التي تم تطويرها في روسيا ودول أخرى قادرة على الوصول إلى مسافات تصل حتى ٤٠كم وليس معروفا مصدر القذائف التي استخدمت خلال المواجهة وتبين في إحدى الحالات أن القذيفة التي أطلقت إلى مسافة ٤٠كم حملت علامات تشير إلى أن المنتج هو الصين بالمقابل وخلافا للتقديرات السابقة لم يعثر على علامات تشير إلى سلاح من إنتاج إيراني. وبالتالي لا يمكن التحديد بصورة مؤكدة ما هو مصدر القذائف التي وصلت حماس ويحتمل أن يكون قد وصلها سلاح إيراني إلا أن مصدر إنتاجه تم تمويهه عن عمد أو أن يكون الإيرانيون أرادوا نقل أسلحة من غير إنتاجهم إلى حماس. ويحتمل كذلك أن تكون عندهم صواريخ من مصادر مختلفة. وعلى وجه الخصوص لم يتم استخدام ولم يعثر على ما يؤشر إلى وجود قذائف من طراز فجر ـ ٣ وفجر ـ ٥ الإيرانية بيد حماس (وقد استخدم حزب الله هذه النماذج خلال حرب لبنان الثانية)

قذائف الهاون

تم خلال الحرب استخدام قذائف الهاون أيضا وهي من أسلحة المدفعية الخفيفة وسهلة الاستخدام ومن المعروف أن حماس تملك قذائف بقطر ١٢٠مم مزودة بقنابل نظامية تم أنتاجها في إيران (تقليد للنموذج الإسرائيلي من سنوات السبعينات)وتم تزويد بعض القنابل بمحرك صاروخي مساعد وهو ما زاد من مداها إلى عشر كيلوا مترات وظهر رجال حماس في أفلام وهم يستخدمون كذلك قذائف هاون صغيرة جدا على ما يبدوا بقطر ٨١ ـ ٨٢ مم. وبلغ مدى هذه القذائف خمسة كيلو مترات عموما وبالتالي فإن قدرتها محدودة على ضرب المستوطنات الإسرائيلية.

الأسلحة المضادة للدروع

في أعقاب العبر المستخلصة من حرب لبنان الثانية والتي أكثر فيها حزب الله من استخدام الصورايخ المضادة للدبابات ولا سيما صواريخ كونكرس وكورنت الروسية كان هناك خوف كبير من استخدام حماس لهذه الصواريخ ضد الجيش الإسرائيلي. وحسب الأخبار العائدة لما قبل انـدلاع المواجهة طرحت إمكانية أن يكون تم تهريب صواريخ كونكورس وصواريخ ساغر قديمة جدا إلى قطاع غزة. ولكن في الواقع وحسبما نعلم لم يتم خلال هذه الحرب إطلاق صواريخ نظامية مضادة للدبابات بالمقابل إستخدم الفلسطينيون صواريخ مضادة للدبابات من إنتاج محلي. وعلى الرغم من الصفات والتسميات المثيرة إلا أنه ليس بمقدور المنظمات الفلسطينية إنتاج صواريخ موجهة مضادة للدبابات. والصواريخ التي بأيديهم هي تقليد ومحاكاة القذائف المضادة للدبابات غير الموجهة من طراز(RBG7) القديمة وهو سلاح مشاة نظامي في معظم الجيوش التي تستخدم العتاد السوفيتي.

سلاح المضادات الجوية

في أعقاب حرب لبنان الثانية كان هناك خوف في إسرائيل من أن يسعى الفلسطينيون لإسقاط طائرة إسرائيلية. فهذا الأمر يمكن أن يشكل بنظرهم نجاحا وإنجازا حقيقيا ودعائيا واضحا. وكانت هناك مخاوف على وجه الخصوص من جهود التسلح عند حماس أن يتم عند تهريب الأسلحة إلى القطاع، تهريب صواريخ لا سيما صواريخ مضادة للطائرات محمولة مثل ستريلا أو إيغلا الروسية أو ستينغر الأمريكية. ولكن بالفعل لم يتم أية محاولة لاستخدام مثل هذه الصواريخ.

صواريخ محلية الصنع

اسم الصاروخ	قطره	طوله	وزنه	وزن الرأس الحربي «المتفجر»	مدى أدنى ـ مدى أقصى	إنتاج
قسام ٢ قصير	١١٥ملم	١٨٠سم	٣٥كغ تقريبا	٨كغ تقريبا	٦ـ٧كم يحتوي على ٤كغ مادة متفجرة مدمره	حماس
قسام ٢طويل	١١٥ملم	٢٥٠سم	٥٠كغ	٨كغ تقريبا	١٠كم يحتوي على ٤كغ مادة متفجرة مدمره	حماس
قسام محرك منفصل	١١٥ملم	٢٦٠سم	٤٠ـ٥٠كغ	١٠كغ تقريبا	١٠كم تقريبا	حماس
قدس ٢ أ	٩٠ملم	١٥٠سم	٢٣. ٥كغ	٨كغ تقريبا	٦كم	الجهاد الإسلامي
قدس ٢ ب	١١٥ملم	١١٠سم	٣٣. ٥كغ	٨كغ تقريبا	٧كم	الجهاد الإسلامي
قدس ١٣	١٠٢ملم	١٣٠سم	٣٥كغ	٦ـ٧كغ تقريبا	٨. ٥كم	الجهاد الإسلامي
قدس ٣ ب	١٢٧. ٥ملم	٢٠٠سم	٤٢كغ	٨كغ تقريبا	٩كم	الجهاد الإسلامي
ناصر ٣ طويل	٩٠ملم	١٦٠سم	٣٠كغ	٩ـ١٠كغ تقريبا	٩كم	لجان المقاومة
يعتقد بأن معطيات المدى أو الرأس الحربي «المتفجر» مبالغ بهم						
ناصر ٣ قصير	٩٠ملم	١٢٥سم	٢٥كغ	٩ـ١٠كغ تقريبا	٦كم	لجان المقاومة
ناصر ٤	١١٥ملم	١٨٠سم	٤٠كغ	٩ـ١٠كغ تقريبا	٩كم	لجان المقاومة
الاقصى						الفتح
الياسر					١٥كم	(فتح) ادعاءات غير مؤكد من (فتح) عن صنع صاروخ يصل لمدى ١٥كم
الصمود						الجبهة الشعبية





صواريخ نظامية

اسم الصاروخ	قطره	طوله	وزنه	وزن الرأس الحربي «المتفجر»	مدى أدنى - مدى أقصى	إنتاج	ملاحظات
9m22u	١٢٢ ملم	٣٢٢.٦سم	٦٦.٢كغ	١٩.٤كغ	١.٥.٢٠.٤كم	الاتحاد السوفيتي	صاروخ غراد الأساسي «الأصلي»
9m22m	١٢٢ ملم	٢٨٧سم	٦٦كغ	١٨.٤كغ	١.٥.٢٠كم	الاتحاد السوفيتي	
9m2b	١٢٢ ملم	١٩٠.٥سم	٤٥.٥كغ	١٩.٤كغ	٢.٥.١٠.٨كم	الاتحاد السوفيتي	باستخدام قوات خاصة
9m217	١٢٢ ملم		٧٠كغ	٢٥كغ	٣٠كم	روسيا	نموذج روسي جديد
9m218	١٢٢ ملم		٧٠كغ	٢٥كغ	٤٠كم	روسيا	نموذج روسي جديد
9m521	١٢٢ ملم		٧٠كغ	٢١كغ	٣٧.٣كم	روسيا	نموذج روسي جديد
Type81	١٢٢ ملم	٢٨٧سم	٦٦.٨كغ	١٨.٣كغ	٢٠كم	الصين	الاسم هو للقاذف وليس لصاروخ. هذا النوع الصيني لـ bm21 الروسي. باستخدام الجيش الصيني
Type90	١٢٢ ملم	٢٨٧سم ٢٧٥سم	٦٧كغ ٦١كغ	١٨.٤كغ	٢٠كم ٣٠كم	الصين	الاسم هو للقاذف. يعد من مجموعة type81. مطور. نموذجين لمسافات مختلفه
89 - Phz	١٢٢ ملم	٢٨٧سم ٢٧٥سم	٦٧كغ ٦١كغ	١٨.٤كغ	٢٠كم ٣٠كم	الصين	الاسم هو للقاذف على دبابة نموذج مصفح لـ Type90 يطلق صواريخ مشابهة لـ Type90
1e - Ws	١٢٢ ملم	٢٩٦.٤سم	٧٤كغ	١٨.٢٢كغ	٢٠.٤٠كم	الصين	صاروخ طوره مصنع SCAIC. كمنافس لنماذج التي يستخدمها الجيش الصيني «والتي هي من صنع NORINCO». لا معلومات عن انتاج أو أي طلبات. لكن هذا صاروخ ١٢٢ملم الوحيدة من صنع الصين ذات مدى ل ٤٠كم

بين حماس وفتح
مغزى «الرصاص المسكوب»

عنات كورتس

دكتورة باحثة رفيعة المستوى

ومديرة أبحاث في معهد أبحاث الأمن القومي

شباط ٢٠٠٩

لم تكن فتح طرفا مباشرا في المعركة التي جرت في قطاع غزة بين خصمها حماس وإسرائيل التي كانت شريكة لها في الحوار السياسي والتنسيق الأمني. وقد كانت فتح ضحية للنتائج الآنية للحرب وظروف انتهائها فقد أظهرت ضعفها وتقدمت حماس لتتزعم الحركة الوطنية الفلسطينية.

في الأسابيع الثلاثة التي دارت خلالها الحرب تم توجيه ضربة عسكرية قوية لحماس وتضررت البنية التحتية الإدارية للمنظمة في القطاع. إلا أن هذه الأضرار يمكن ترميمها وستعمل قيادة حماس لاستغلال الهدوء والموارد الاقتصادية التي ستتدفق إلى القطاع لإعادة بناء البنية التحتية المدنية وإعادة ترميم المنظمة عسكريا ومؤسساتيا. وقد أشارت نتائج المواجهة مع الجيش الإسرائيلي إلى حدود القدرات العسكرية لحماس عموما والتزامها المحدود جدا لسلامة ورفاه سكان القطاع خصوصا. ولهذا لن يكون مستبعدا توجيه الانتقادات في العالم العربي ومحاسبة النفس في صفوف المنظمة بسبب السير على الحافة والتقديرات الإستراتيجية الخاطئة وهو ما جاء بالكارثة على سكان القطاع. رغم ذلك يمكن التقدير أن الانتقادات التي سيتم توجيهها على الساحة الفلسطينية لن تتطور إلى حالة العصيان المنظم بالحجم الذي سيجعل من الصعب على الذراع العسكرية لحماس القيام بقمعها في مهدها. وعلى أية حال فإن الاحتجاج الشعبي على سلوك وتصرف حماس عشية المعركة وخلالها لن يترجم بالضرورة إلى تأييد متعاظم لفتح في الضفة الغربية وبالتأكيد ليس في قطاع غزة. إن أهم انجازات حماس التي تحققت في السنوات الأخيرة كانت في معظمها على حساب فتح - الرموز التاريخية والوضع والمكانة التي لا تزال المنظمة تدعيها لنفسها. وقد تكون المواجهة مع الجيش الإسرائيلي في الحرب والتي كان يمكن التنبؤ بنتائجها العسكرية، وكذلك الغضب الواسع على إسرائيل بسبب حجم الدمار والقتل في القطاع خلال الحرب، قد تكون زادت في النقاط لصالح حماس على الساحة الفلسطينية بل ستزيد من صفوف مؤيديها.

بالمقابل أدى وقوف السلطة في الطرف الثاني وهو ما تجلى في الجهود المتواصلة لمنع الاستجابة لدعوات الناطقين باسم حماس للقيام بمظاهرات الاحتجاج في الضفة الغربية أدى إلى ازدياد ضعف فتح في القطاع والضفة على السواء ومنذ

اندلاع الانتفاضة الثانية كان هناك دور حاسم للصراع العنيف الذي خاضته حماس ضد إسرائيل، وما نجم من ردود إسرائيلية على العمليات التخريبية على إفشال الترتيبات والإجراءات التي كانت تهدف إلى استئناف الحوار بين إسرائيل والسلطة. وجاءت مسيرة انابوليس التي انطلقت عقب استيلاء حماس على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧ لإضعافها، وفي الوقت نفسه لتعزيز قوة السلطة وزيادة احتمالات بلورة تسوية. لكن حماس ساهمت كثيرا في تأخير التقدم على طول المسار الذي تحدد في انابوليس وخاصة بشأن إدارة النزاع. وقد أدى كل من البنية التحتية العسكرية والمدنية لحماس في الضفة الغربية والسعي الدائم لزيادة النفوذ والتأثير إلى جانب التهديد المتمثل في ترسيخ قواعدها في غزة إلى تأخير تطبيق المرحلة من خارطة الطريق في الضفة الغربية وضمن ذلك رفع الحواجز عن الطرق ونقل مناطق إلى السيطرة الأمنية للسلطة. ولم يكن ممكنا على ضوء إطلاق القذائف الصاروخية المتواصل من قطاع غزة تشجيع إسرائيل وأوساط السلطة على التقدم إلى الحل والمجازفة في الانتخابات وجرت المباحثات بين السلطة وإسرائيل في مناخ من الشكوك عكس قبل كل شيء صعوبة التغلب على الفوارق بالمواقف المبدئية. أضف إلى أن الشكوك أبرزت الانقسامات في الساحة الفلسطينية إضافة إلى الانفصال الجغرافي بين الضفة والقطاع وهو ما يحبط كل تقدم نحو التسوية الشاملة وكذلك معارضة حماس متوقعة لجعل تنفيذ التفاهمات صعبا ولو تم حصر ذلك بمناطق الضفة الغربية. وهذه الظروف التي على ضوئها سارت المسيرة السياسية عشية التصعيد في غزة لم تتغير بعد، فالأضرار التي لحقت بحماس لم تنتقص من قدرتها على الاستمرار وفرض جدول الأعمال على الساحة الإسرائيلية الفلسطينية. وكانت لحماس تجربة هامة استخلصتها من تجربة فتح تتمثل في معجزة المقاومة، فتصوير حماس كقائد معسكر المقاومة الفلسطينية ضد الإحتلال الإسرائيلي وإمكانية أن تكون جزءا من ترتيب إقليمي في المنطقة، ازداد قوة خلال القتال في القطاع. كما أن حماس ملأت الفراغ الذي نشا مع تبني الإستراتيجية السياسية من قبل فتح وتنازلها عن إستراتيجية النضال التي تركزت حول الجهود للحفاظ على التوتر بين إسرائيل وجاراتها، واحتجاجا على قوة الضربة للبنية التحتية المدنية في القطاع، لم يرجع السفير الأردني من إجازته إلى إسرائيل إلا بعد انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي من القطاع. والاحتجاج الحاد من تركيا على الهجوم الإسرائيلي في غزة شكل خلفية للأزمة في العلاقات بين الدولتين كما أن قطر علقت علاقاتها الإقتصادية مع إسرائيل.

بالمقابل لم تثر حماس مشكلة بين إسرائيل ومصر، أما تهريب السلاح من سيناء إلى القطاع فقد عكر صفو العلاقات بين الدولتين وخاصة منذ سيطرة حماس على قطاع غزة لكن الخوف تزايد في مصر من جراء قيام الاحتجاجات الشعبية على أراضيها، بتوجيه من إيران، بسبب ضرب إسرائيل للبنية التحتية المدنية في القطاع. ولهذا فقد زادت الضغط على حماس للموافقة على التهدئة خلال الحرب وبعدها. وقد غطى هذا الخوف على النتائج المحتملة من تصورها كشريك في الجهود الإسرائيلية لقمع القدرات العسكرية والدوافع القتالية عند حماس. ومن أجل سحب الدافع المستقبلي لعملية عسكرية إسرائيلية في قطاع غزة أعربت مصر عن استعدادها المتزايد لمحاربة تهريب الوسائط القتالية إلى المنطقة، وأدى هذا التطور إلى التحفظ بصورة كبيرة على إنجازات حماس التي يمكن أن تدعيها





لنفسها كجزء من الجهود المدفوعة من إيران وسورية لبلورة جبهة إقليمية مناوئة لإسرائيل. ولا تزال حماس حاكما في قطاع غزة والاتصالات التي أجرتها مصر مع ممثلي المنظمة لإقناعهم بانتهاج سياسة معتدلة عبرت عن التسليم بسيطرتها على المنطقة. وكذلك إسرائيل وهي تطالب حماس بالتوقف عن إطلاق الصواريخ ووقف التسلح، وفرض وقف إطلاق النار على باقي الفصائل العاملة في القطاع، تعترف بمسؤوليتها عما يحصل فيها، ومنها الأفكار التي طرحت حول استئناف تواجد فتح في القطاع تراجعت إلى احتمال أن تقوم المنظمة بالاشتراك في إعادة إعمار البنى التحتية المدنية وربما حراسة معبر رفح لكن هذا لم يترافق بتوقعات بأن يكون بالإمكان في المستقبل عودة أو استعادة سيطرتها على المنطقة ولم يكن بمقدور الهيئات الدولية التي ستتجند لمشروع إعادة إعمار القطاع الامتناع عن التنسيق مع رجال حماس حول تفاصيل العملية وبعد انتهاء المعارك زادت فرنسا من جهودها لتنفيذ طلبات الرباعية حتى لو لم تكتمل هذه العملية الدبلوماسية التي تهدف للتخفيف عن دول الاتحاد الأوروبي في اتصالاتها مع حماس، فإن التنسيق سيبدو كمرحلة من أجل رفع المقاطعة عن المنظمة دون أن تستجيب للطلبات التي وضعت كشرط للحوار، هل الاعتراف بسيطرة حماس على القطاع سيجعل الانفصال على الساحة الفلسطينية دائما وهو الواقع السياسي الذي سيزيد من قوة حماس ويضع فتح واحتمالات دفع تسوية حل وسط بين إسرائيل والفلسطينيين؟ ليس بالضرورة فمصر تؤكد من جديد عزمها على ترميم وإعادة بناء السلطة الفلسطينية من خلال إقامة حكومة موحدة فإن كان هذا فسيكون لصالح التأييد المصري لرئاسة عباس وحكومة سلام فياض وفي مقابل الخطوات التي ترمي للتضييق على حماس فإنها لا تزال ترى في دمج القوى على الساحة الفلسطينية وسيلة لتهدئة الساحة الإسرائيلية الفلسطينية سواء كهدف بحد ذاته أو كطريق لدفع المسيرة السياسية ويمكن أن ينطوي هذا الموقف على مخرج ومعرفة مصير التقدم نحو تسوية لتحفيز حماس لتصعيد المواجهة مع إسرائيل لتأخير التقدم نحو التسوية أيام الخصام بين فتح وحماس، الذي ازداد حدة مع سيطرة حماس على القطاع والحرب بين إسرائيل وحماس زادت من الانقسام بين المنظمات وهو ما سيزداد إذا طرء تقدم حقيقي في الحوار بين إسرائيل والسلطة مع هذا يمكن الافتراض ان التقدم السياسي سيزيد من حدة التوتر. كذلك ضمن صفوف حماس بين الجناح المتطرف الذي يقيم في دمشق وبين القيادة البراغماتية المقيمة في القطاع، والتطور في هذا الاتجاه سوف يمهد الطريق للحوار بين فتح وهيئات في حماس ويمكن كذلك التقدير بأنه كلما كان هناك وعد ملموس بتسوية سيزداد التأييد للتسوية المقترحة بين سكان المناطق وحتى بين الطبقات التي دفعها الجمود السياسي لتأييد حماس ولهذا سيزداد احتمال ان تتمكن فتح من قيادة التمثيل الوطني بطريقها السياسي. وفقا لهذه الرؤية فإن التمسك بالمسيرة السلمية وكذلك على خلفية استئناف الحوار الوطني الفلسطيني لا يبدو على حماس حتى الآن أنها تتراجع رسميا عن مواقفها الأساسية المعادية لإسرائيل، وهو ما سيزيد من معقولية ان تقترب التفاهمات التي ستتبلور خلاله من الوصول إلى مرحلة التنفيذ. بالمقابل، إذا قامت حكومة وحدة فلسطينية واذا استمر الانقسام الفلسطيني سيترك الجمود السياسي في يد حماس القدرة على فرض جدول الأعمال دون ان تتمكن فتح الضعيفة من تقديم بديل عملي وفق رؤية الدولتين لشعبين سواء للجمهور الفلسطيني أو لإسرائيل.

هل يمكن الحسم في المواجهة مع «المنظمات الإرهابية»

زاخي شالوم

بروفسور باحث في معهد أبحاث الأمن القومي

شباط ٢٠٠٩.

بقدر ما نحصل على انطباع من عملية «الرصاص المسكوب» فإن الإنجازات ملحوظة وواضحة من وجهة نظر إسرائيل. وبعض هذه الإنجازات ما يزال يحتاج إلى برهان ودليل. فخلال العملية لحقت أضرار جسيمة بالبنية التحتية المدنية والعسكرية لحماس في غزة، كما قتل وجرح مئات العناصر من هذه المنظمة. وقد وصف عناصر حماس الوضع في القطاع بأنه كارثة، أما رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل فقد اعتبر وجود الجيش الإسرائيلي في غزة «كارثة»، فيما أوضح الصحفيون والممثلون الدبلوماسيون الأجانب وكشفوا عن حجم الدمار في غزة. ويتوجب على حكومة حماس كهيئة سلطوية أن تخصص الموارد الكبيرة لإعمار هذا الدمار. ويمكن أن نقدر أنه في فترة الإعمارالتي يصعب علينا تقدير مدة استمرارها ستطلب حماس الحفاظ على التهدئة.

ومن شبه المؤكد أن العملية ساهمت في زيادة قوة الردع الإسرائيلي ضد حماس وربما حيال العناصر المعادية الأخرى في المنطقة. وفي مقابلة صحفية بعد الحرب بالغ رئيس الحكومة الإسرائيلية حسب تقديري في تقدير حجم وقوة الردع التي تحققت في أعقاب العملية: وحدد رئيس الحكومة أولمرت قائلا: اليوم مقدرة الردع الإسرائيلي أعلى من أية مرة سابقة ليس فقط في العقد الأخير وإنما أكثر من ذلك. وهذا ردع ضد جميع عناصر محور الشر ومن يريد أن يعرف أن الحرب في لبنان خلقت ردع ليس فقط أمام حزب الله وإنما أمام سورية أيضا. والردع الشديد يكون في إطار محدد، وفي زمن محدد ويتم فحص هذا الردع بشكل عملي على طول الزمن. وعلى كل حال لايوجد أي تأكيد أن الردع في القطاع الجنوبي سيكون ساري المفعول في القطاع الشمالي أمام حزب الله.

يبدوا أن إسرائيل نجحت في إفهام حماس أن قواعد اللعبة التي كانت قائمة قبل العملية تغيرت. وعلى أساس قواعد اللعبة الجديدة تم التوضيح أن سياسة النار والرد من قبل الجيش الإسرائيلي سيكون اعتبارا من الآن مختلفاً تماما عن الرد الذي كان قبل ذلك. وقد عبر عن ذلك ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي قبل عدة أشهر، لكن أقوالهم واجهت درجة كبيرة من الشكوك والارتياب فيما يتعلق بالإصرار على تطبيقها بشكل فعلي. لقد برهنت عملية الرصاص المسكوب أن الجيش الإسرائيلي تبنى سياسة جديدة تختلف

بدرجة كبيرة عن السياسة المتبعة في السابق. لقد نجحت إسرائيل في قواعد اللعبة الجديدة ومن شبه المؤكد في خلق تهديد حقيقي هو أنها مستعدة لاستخدام قوة كبيرة من النيران وبشكل لا يقاس وقادرة على المساس بشكل فعلي بكل التجمعات السكانية والمساجد والمدارس والجامعات ومؤسسات الأمم المتحدة التي اعتبرت حتى الآن مناطق خارج مجالات ردها. وهناك إنجاز إضافي لإسرائيل لإقامة آلية وجهاز مراقبة ويبدو أنه فعال أكثر من السابق على تهريب السلاح إلى القطاع ويشارك في هذه الآلية مصر والولايات المتحدة والإتحاد الأوربي وقال رئيس الحكومة نحن اتخذنا موقف شديد حيال «وقف الحرب» فقط عندما توصلنا إلى اتفاق مع مصر «في موضوع منع تهريب السلاح إلى القطاع». وهذا هو اتفاق مفصل ومكتوب. وأضاف قلت كل شيء موثق حتى أدق التفاصيل في تعهداتهم وبشكل جدي وفي العمليات وفي الجهود المبذولة وفي التفاهمات مع الأمريكيين والأوربيين وفي السابق لم يكن مثل هذا الأمر ونجاعة هذا الجهاز الذي أقيم ستتضح وفق الظروف في المنطقة وعلى طول الزمن لأن الاتفاق المكتوب مهما كان مفصلا لا يمكن أن يشكل ضمانه لتحقيقه بشكل فعلي. وعمليات المتابعة والمداهمة من قبل القوة الأمريكية على سفينة السلاح الإيرانية التي تحمل السلاح على قطاع غزة من شأنها أن تشير إلى الشكل الإيجابي من وجهة النظر الإسرائيلية.

إن الحرب أبرزت وعززت الصدع في العالم العربي بين المعسكر المعتدل وبين المعسكر الراديكالي. وحسب وصف الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى «وهو الرجل المفروض به أن يعرف العالم العربي أكثر من غيره» كان العالم العربي خلال عملية الرصاص المسكوب على حافة الصدع والفوضى. أما ضعف العالم العربي فمن شأنه أن يمنح إسرائيل مجال مناورة كبير جدا في المعركة الدولية إذا عرفت كيف تستغل هذا الأمر لصالحها، كما أثبتت المواجهة بين كتلتي الدول العربية الراديكالية والمعتدلة أن المعسكر المعتدل برئاسة مصر هو المتفوق. وهذه تخدم مصالح دولة إسرائيل. ومع ذلك فإن هذه المحاولة تتطلب حذرا شديدا. لقد عرف العالم العربي في السابق فترات صعبة في الخلافات والفوارق، وفي نهاية الأمر تم حل هذه الخلافات. وإذا عزز هذا الحل التيار الراديكالي فمن شأنه أن يلحق الضرر بمصالح إسرائيل. وأخيرا أبرزت الحرب الاهتمام الكبير من قبل الأسرة الدولية وبشكل خاص الولايات المتحدة ودول أوربا في نضالها ضد المنظمات الإرهابية، كما أن وقوف رؤساء الإتحاد في إسرائيل في نهاية الحرب إلى جانب رئيس الحكومة ووزراء الحكومة في مراسم احتفالية، أبدى وأظهر هذا الموقف بشكل بارز ومن نواحي كثيرة إمكانية أن يشكل صورة نصر.

وعلى خلفية هذه الإنجازات عبر مسؤولون كبار في المستوى السياسي والعسكري عن موقفهم «أهداف العملية تحققت بكاملها» لكن من المؤسف هناك من يعتقد في أوساط واسعة في الجهاز السياسي والعسكري وفي الجمهور الواسع بأنه تم تضييع الفرصة ويمكن أن تطرح ثلاث تقديرات بشأن أسباب هذا الفارق بين الطموح لتحقيق الإنجازات وتضييع الفرص.

(١) بعد حرب لبنان عاد المستوى العسكري وبشكل خاص رئيس الأركان غابي أشكنازي وأكثر إلى المقولة أنه في المواجهات القادمة يتوجب على إسرائيل أن تحقق الحسم الواضح في المنطقة بشكل كامل ولا يدع مجالا للسؤال «من الذي انتصر في الحرب» وهذا التحديد خلق توقعات للحسم الواضح بشكل جلي للمعركة. ومن المحتمل جدا

أن هذا الهدف غير قابل بشكل عام للإنجاز والتحقيق بالنسبة للمواجهات مع المنظمات الإرهابية.

(٢) يحتمل أن شعور النصر حدد بشكل منفصل عن الأهداف الرسمية التي حددها رؤساء الدولة للعملية. والرأي العام يبلور موقف مستقل في المسألة ماهي أهداف العملية ووفقا لذلك تحكم على نتائج الحرب. ومشاعر تضييع الفرصة تجسدت في وسائل الإعلام المختلفة وبشكل خاص فيما يتعلق بثلاثة عناصر:

أ ـ حماس لم تصدر بيان استسلام أو خنوع ولم تطلب بشكل علني وقف النار من دون شروط.

ب ـ آلية وجهاز المراقبة على تهريب السلاح إلى قطاع غزة لا يقدم ضمانات أكيدة.

ج ـ لم تخلق ظروف محسنة لإطلاق سراح جلعاد شاليط.

(٣) هناك أيضا الرأي العام الذي شعر أن أهداف العملية الرسمية مثلما عرضها المستوى السياسي لاتعبر بشكل حقيقي ولا تجسد عامة الأهداف الحقيقية التي طلبها المستوى السياسي وأراد تحقيقها في العملية. وكان يهدف الوصف المقلص كان يهدف في هذه الحالة إلى خلق مقدمة في حال عدم تحقيق الأهداف الواسعة جدا من جهة أولى ورضى كبير في أعقاب تحقيق الأهداف أكثرمماهو متوقع من جهة ثانية. وقد أيد رئيس الحكومة وجهة النظر هذه في أقواله في المقابلة الصحفية عندما قال: ولا مرةلم يسمع أي واحد منكم في ما أريد بشكل حقيقي أن أحققه وماذا حددت كهدف عن البيان الرسمي. ولماذا لأنني كنت أعتقد أن هذا ليس صحيح.

وهذه التفاهمات فيما يتعلق بالطريقة التي يتعزز بها مشاعر النصر يجب أن تكون نصب أعين صناع القرارات في إسرائيل في حالة المواجهة الحربية الإضافية مع منظمات الإرهاب في الشمال وفي الجنوب لأن احتمالات اندلاع مثل هذه المواجهات شبه مؤكدة.

حزب الله والفلسطينيين من «السور الواقي» إلى «الرصاص المسكوب» وتأثير البعد الداخلي

أميركوليك

باحث في معهد أبحاث الأمن القومي

شباط ٢٠٠٩.

في نهاية آذار ٢٠٠٢ وفي أعقاب عدد من العمليات الانتحارية التي نفذتها المنظمات الإرهابية الفلسطينية توجهت إسرائيل إلى عملية «السور الواقي» التي سيطرت في نهايتها إسرائيل على المدن الفلسطينية في الضفة. وردا على هذه العملية قام حزب الله بإطلاق نيران المدفعية نحو مواقع الجيش في قطاع هاردوف. وواصلت المنظمة نشاطها هذا لأسبوعين تقريبا وتوقف فقط بعد زيارة كمال خرازي





وزير الخارجية الإيراني حينئذ إلى بيروت وبعد توجيه رسائل تحذيرية من إسرائيل لبيروت ودمشق بواسطة كولن باول وزير الخارجية الأمريكي. وفي مقابلة مع حسن نصر الله زعيم حزب الله بعد وقت قصير من ذلك أشار إلى أن المنظمة بادرت بالتصعيد أولا للبرهان على التضامن مع النضال الفلسطيني وثانيا للتوضيح لإسرائيل أنها قادرة على العمل ضدها عند الحاجة (وقال رئيس المجلس السياسي لحزب الله إبراهيم أمين السيد «نحن نعرف بالضبط ماالذي ينتظره منا الشارع العربي وما يتوقعه من المقاومة في لبنان» كان رد حزب الله على عملية «السور الواقي» مخالفا لرده على عملية «الرصاص المسكوب» وكان يفترض أن يكون رد المنظمة للوهلة الأولى أكثر حدة وقوة. وقد قام الجيش الإسرائيلي بإدارة الحرب ضد حماس في غزة وهي شريك حزب الله في معسكر «المقاومة» ومشروع إيراني هام بحد ذاته. وفوق هذا بسبب عدد القتلى الفلسطينيين الكبير ومشاهد الدمار والخراب في غزة عم الغليان العالم العربي والإسلامي بصورة متواصلة وقوية بصورة أكبر من السابق ولا شك في أن حزب الله أدرك هذه المرة أيضا ما الذي ينتظره الشارع، مع هذا كان رد المنظمة ضعيفا وتطرق نصر الله إلى العملية في عدد من خطاباته ولكن خلافا للسابق دفع الآخرين للعمل: طلب من مصر فتح معبر رفح لتقديم العتاد المطلوب لحماس لاستمرار القتال وطلب من الرئيس اللبناني بذل الجهود لعقد القمة العربية ومن الحكام إيجاد حل للمشكلة وفي النهاية من الشارع العربي والإسلامي للقيام بـ «انتفاضة» من أجل الفلسطينيين وأطلقت في حالتين «في ٨ وفي ١٤ كانون الثاني» قذيفتان صاروخيتان من لبنان نحو إسرائيل. وقام بذلك عناصر فلسطينية بتأييد ودعم من حزب الله. مع هذا الناطقون الرسميون في المنظمة سارعوا إلى نفي علاقتهم بالأمر. وبالفعل فإن رد حزب الله على عملية «الرصاص المصبوب» في غزة كان مختلفا بصورة جوهرية عن رده على عملية «السور الواقي» في يهودا والمسامرة. وبدلا من «فعل» وهو ما كانت المنظمة تتفاخر به على مدى سنوات اختارت قيادة حزب الله الطريق الوسط «فعل قليلا بواسطة آخرين». والسؤال المطروح ما الذي تغير، بينما الجواب شبه المطلوب كان حرب لبنان الثانية. بعد الحرب والضربة القوية التي تلقاها الحزب لم يعد هناك شك بأن المنظمة أصبحت أكثر حذرا في تصرفاتها وتقديراتها بشان الرد الإسرائيلي. وقد اهتز أمنها الذاتي الذي كان في ذروته عند خروج إسرائيل من الحزام الأمني. ومن هذه الناحية تبدو المزاعم حقيقية وصادقة بأن حرب لبنان زادت من قوة الردع الإسرائيلية أمام حزب الله. مع هذا تحليل رد المنظمة على عملية «الرصاص المسكوب» من هذه الزاوية فقط سيكون جزئيا ومحدودا إلى حد كبير. وستكون الصورة مكتملة أكثر إذا أضيفت إلى المعادلة العناصر الأخرى المرتبطة بالساحة اللبنانية الداخلية ووضع حزب الله داخلها وتوجهات التطورات المستقبلية وفق ما تتوقعه المنظمة.

يعمل حزب الله على عدة دوائر: الأولى والأساسية هي الإيديولوجية وهذه الدائرة تنبع من حقيقة إقامتها في بداية الثمانينات كحركة إيديولوجية متطرفة تعبر وتجسد قيم الثورة الإسلامية في إيران.

وعلى هذا فإن حزب الله يعمل على إقامة جمهورية إسلامية في لبنان وإدارة الجهاد المتواصل ضد إسرائيل حتى تحرير أرض فلسطين والقدس.

أما الدائرة الثانية التي تعمل فيها المنظمة فهي الطائفة الشيعية ويستمد حزب الله من الطائفة قوته وقسم كبير من



شرعيته للعمل كمنظمة سياسية على الساحة اللبنانية.

وإلى جانب الدائرة الأيديولوجية والدائرة الشيعية بدأ حزب الله بالتدريج للعمل كذلك في الدائرة السياسية اللبنانية.

ومنذ اتفاق الطائف أكتوبر ١٩٨٩ الذي وضع حدا للحرب الأهلية في لبنان بدأ حزب الله الانخراط في المنظومة السياسية ومنذ عام ١٩٩٢ يعمل كحزب له تمثيله البرلماني.

ومنذ حزيران ٢٠٠٥ له ممثلون في الحكومة وبالتالي فإن حزب الله يريد إظهار نفسه كهيئة لبنانية وطنية تمثل مصالح الجمهور عامة وليس منظمة تمثل طائفة واحدة أو إيديولوجية ضيقة بالاستناد إلى هذا فالمهم بالنسبة لحزب الله هو صورته الجماهيرية بين قطاعات الشعب الواسعة في لبنان. ومنذ ٢٠٠٠ صنف حزب الله على أنه حامي لبنان بوجه إسرائيل وبالفعل فهناك قطاعات واسعة من الجمهور اللبناني تعتبر تواجده المسلح في الجنوب ووجوده كقوة عسكرية مستقلة أمرا شرعيا.

وقد تضررت هذه الصورة في صيف ٢٠٠٦. ورأى لبنانيون في هذه الحرب حربا إيرانية تسعى لتحقيق الهيمنة الشيعية على المنطقة. وتعرضت صورة حزب الله الجماهيرية كحامي لبنان وكحركة وطنية مسؤولة لضربة قوية من الناحية الجماهيرية وازدادت قوة هذه العملية بصورة اكبر بعد أحداث أيار ٢٠٠٨. ففي أعقاب خلافات بين حزب الله والحكومة حول وضع خطوط اتصالات خاصة بالمنظمة قام مقاتلو حزب الله بعدد من المعارك ضد خصومهم السياسيين. وقد كانت يد الحزب ومؤيديه هي العليا في الحقيقة ولكن بالمقابل ازدادت صورته سلبية، فالمرة الأولى التي يتم تحويل سلاح المقاومة الذي حسب زعم الحزب ضروري جدا للدفاع عن لبنان بوجه إسرائيل للمرة الأولى يستخدم في الداخل. وفي حال حدوث جولة تصعيد أخرى مع إسرائيل لايمكن التنبؤ بنتائجها سلفا، حيث إن هذه الجولة من الصراع ستكون لها رائحة إيرانية، فإن وضع حزب الله سيتضرر بين الجمهور وبين الهيئات المختلفة في المنظومة اللبنانية ولاسيما بشان الاستعداد للقبول بكونه قوة مسلحة. وفي الحقيقة على المدى القصير ليس هناك هيئة سياسية قادرة على حل المنظمة ولكن بالتأكيد هذا سيؤدي إلى زعزعة التوازن بين الطوائف. وهو ما لايبدو على حزب الله حاليا أنه يتوق إليه.

هناك عنصر آخر كان على ما يبدو في أساس الرد الضعيف لحزب الله على عملية «الرصاص المسكوب» وهو الانتخابات البرلمانية اللبنانية التي ستجري في ربيع ٢٠٠٩. ويبدو حزب الله معني بإجراء هذه الانتخابات في موعدها لأنه وفق تقديراته سيتمكن رجال ميشيل عون حليفه الأساسي بين الطائفة المسيحية من الفوز بالانتخابات. وتستند هذه التقديرات إلى اتفاق الدوحة الذي أنجز بعد أحداث أيار ٢٠٠٨ إذ يتحدث أحد بنود الاتفاق عن تغيير مناطق الانتخاب في لبنان بصورة ستزيد برأي الحزب وحليفه من عدد النواب من معسكر عون ووفقا لذلك سيكون تشكيل الحكومة مريحا أكثر لحزب الله والمعسكر الموالي لسورية عموما وينطوي هذا الأمر بالطبع على ميزات عديدة. لا يوجد شك بأن لقيادة حزب الله ونصر الله بالذات اهتمام مميز في الشارع العربي وفي الوسط الفلسطيني، ومع ذلك فإنه مثلما أثبت رد حزب الله على «الرصاص المسكوب»، فإن الجهاد من أجل الفلسطينيين يمكن أن ينتظر لاسيما عندما يكون في سلم أولويات الحزب تحقيق مصالحه السياسية في الساحة اللبنانية.






الجبهة المدنية في عملية (الرصاص المسكوب)

مائير الران

باحث رفيع في معهد أبحاث الأمن القومي.

شباط ٢٠٠٩

كان التحدي على الجبهة المدنية، على المستوى الوطني خلال عملية الرصاص المسكوب مفيداً جدا. لكن على المستوى الشخصي فإن هؤلاء الذين تضرروا في الدوائر فورية التأثر والقريبة، شعروا من دون شك بتجربة قاسية جدا وربما بصدمة كبيرة، لكن بالامتحان العام ـ الجماهيري، وبنظرة سياسية وحتى بنظرة إقليمية للمجتمع في مدى الإصابة، كان التهديد الحقيقي على السكان المدنيين مقلصا نسبيا، ليس فقط في امتحان عدد إطلاق الصواريخ، وإنما أيضا بامتحانات الإصابات والأضرار المباشرة وغير المباشرة: ثلاثة قتلى وثلاثة عشر جريحاً جراحهم بين بليغة ومتوسطة وعدة عشرات من الجرحى بشكل طفيف وعدة مئات من الذين احتاجوا العلاج بسبب إصابتهم بحالة هلع، كما أخليت خمس وثلاثون عائلة من منازلها بعد أن تضررت من الصواريخ. وحتى الحياة العادية في جنوب إسرائيل، في منطقة تغطية القذائف، أصيبت بشكل جزئي فقط والعرقلة البارزة تمثلت في التوقف الطويل للدراسة في المؤسسات التعليمية.

وبالمقابل كانت نسبة الحضور إلى أماكن العمل في المصانع في جنوب إسرائيل بشكل وسطي أكثر من ٨٥ ٠/٠. وحجم الإخلاء الذاتي من قبل السكان من جنوب إسرائيل كان شبه مهمل ولا يذكر. ولم تكن هناك حاجة إلى إخلاء مبادر به أو «بتجديد». وقد كان تصرف السكان في جنوب إسرائيل بشكل عام ينطوي على ضبط النفس، ومنظم ومركز وقد ساهم في ذلك النسبة المنخفضة جدا من المصابين، وفي كل مقياس للمعادلة سواء أمام التوقعات التي تشكل تهديداً مثل التي عرضت على الجمهور قبل المواجهة، سواء أمام ما حدث في الشمال خلال حرب لبنان الثانية «معدل يومي حوالي ١٤٠ صاروخ كان حزب الله يطلقها على إسرائيل» أو أمام التهديد الكامن العام والقائم على الجبهة الداخلية، في سيناريو المواجهة على عدة جبهات، وقد مرت على الجبهة المدنية عاصفة كبيرة، وقد بالغت وسائل الإعلام في وصفها. وهذا المقال يفحص جانبين أساسين: مستوى أداء الجهاز المسؤول عن معالجة الجبهة المدنية وأهميتها على المستقبل وقضية المناعة العامة ودرجة تأثيرها على إدارة المواجهة ونتائجها.

في الظروف التي نشبت في الجبهة المدنية في عملية «الرصاص المسكوب» يمكن أن نجمل دور ومهمة الأجهزة المكلفة بمعالجة الجبهة الداخلية على أكمل وجه. وقد برز جهازان بشكل خاص في مستوى الأداء، بخلاف ماحدث في صيف ٢٠٠٩ هما: قيادة الجبهة الداخلية والسلطات المحلية. وبشكل عام فإن قيادة الجبهة الداخلية تعلمت ودرست بشكل جيد العبر والدروس المستقاة من أدائها الإشكالي في السابق. ومنظومات الإنذار التي طورت ونشرت في المنطقة أثبتت بشكل عام مساهمتها الكبيرة ما عدا بعض الأعطال المحلية. أما العلاقات الوثيقة مع



السلطات المحلية وأيضا بواسطة وحدات الاتصال الجديدة التي بنيت وتم تدريبها، فكانت جيدة وساهمت بدورها أيضا. وهكذا فإن العلاقة والتعاون مع وزارات الحكومة ومنظومة الإعلام، والشرح والتفسير للمواطنين كانت ناجعة في عملها ومنضبطة بشكل جيد في تصريحاتها. وأكثر من ذلك أخذت قيادة الجبهة الداخلية على عاتقها مسؤولية كبيرة ورائدة في كل ما يتعلق بمعالجة شؤون الجبهة المدنية.

وبذلك توجد رسالة هامة لكنها متشابكة: فمن جهة أولى ثبت مرة ثانية أنه عندما يتجند الجيش الإسرائيلي بكامل قوته وقدراته التنظيمية للمهام المدنية بجوهرها فإنه قادر على تقديم مساهمة كبيرة وناجعة. وهذا هو الجانب المشجع ومن جهة أخرى يطرح السؤال التالي بأية درجة صحيحة في دولة ديمقراطية يأخذ العنصر العسكري على عاتقه المسؤولية لقيادة مجالات مدنية بحتة. ومثال على ذلك هو إغلاق المدارس في جنوب إسرائيل، وفق قرار قيادة الجبهة الداخلية، حتى لو جرت بمشاورة مع وزارة التربية والتعليم والسلطات المحلية، وقد اتخذ القرار بشكل خاص وفق اعتبارات المستوى العسكري وبالنسبة للسلطات المحلية: هنا الإنجاز ربما يكون هام جدا. بخلاف عدة سلطات محلية في الشمال خلال حرب لبنان الثانية فقد عملت السلطات المحلية في جنوب إسرائيل الآن بشكل عام بصورة مناسبة وآمنة. وهذا الأمر يتعلق بشكل عام بدور هذه السلطات من الناحية الفنية، وهو جانب هام بحد ذاته، والأهم من ذلك هو تصرف رؤساء هذه السلطات حيث البعض منهم جديد في منصبه، وقد أبدوا قيادة منضبطة وتحلت بضبط النفس، وقادت واتخذت المسؤولية على عاتقها. وهذا يدل على مرحلة متقدمة في هذه المسيرة، لكنها بطيئة ومناسبة، تعتمد على استيعاب الوعي الرئيسي على المستوى البلدي.

وخلاصة هذا الأمر: يوجد للقيادة المحلية وللطواقم المهنية التابع لها دور حاسم ليس فقط في الحياة العادية، وإنما أيضا في ساعة الطوارئ ومثل هذا الوعي والإدراك حيوي وضروري لبناء المقدرات على المستوى المحلي وإقامة مجتمع مدني قوي يعرف كيف يتصدى بنجاح، بالوسائل المدنية، وأيضا في تحدي التهديدات العسكرية البحتة على الجمهور.

والرسالة المقترحة هنا واضحة: أمام مجموعة متنوعة من التهديدات القائمة والمستقبلية على الجبهة الداخلية، هناك ضرورة بمواصلة مستمرة لبناء صحيح وسليم ومتزن لمقدرات الجبهة المدنية والمنظومات المسئولة عن الدفاع عنها. وهناك خشية من أن تتضرر هذه النجاحات لإدارة المواجهة الحالية في الجبهة المدنية الإسرائيلية - أخذ قسط من الراحة بعد النصر - وبزخم العمل المطلوب بحيث تتقلص الفوارق بين التهديد الكامن وبين الرد عليه. وفي هذه المهمة المعقدة يوجد لهيئة الطوارئ الوطنية دور حاسم وتحدي صعب.

وهنا المكان المناسب لفحص قضية المناعة العامة بنظرة ثاقبة. وأصف المناعة العامة كظاهرة اجتماعية، سياسية تعكس تصرفات وردود أفعال الجمهور «بخلاف عن التفاصيل التي تضررت بشكل مباشر» وفقا لقوة الوضع الضاغط وبشكل خاص قدرته على العودة إلى التصرف العادي بسرعة كبيرة. والجمهور الذي يرد وفقا للصدمة ويعود بسرعة إلى تصرفاته العادية يوصف بأنه صاحب مقدرة على المناعة عالية جدا، والعكس من ذلك صحيح. وحسب هذا التحديد أقول أن الجمهور الإسرائيلي كله، وبشكل عام الجمهور الذي يسكن في الجنوب تحت مدى القذائف التي تطلقها حماس، لم يشعر خلال «الرصاص





المسكوب» بالصدمة الحقيقية. ولا أقصد هنا هؤلاء الذين لم يحالفهم الحظ وأصيبوا بشكل مباشر من القذائف الصاروخية. وحجم الإصابات خلال الهجمات على مدى ٢٢ يوما من الحرب وشكل هذه الإصابات لم يخلق صدمة عامة حقيقية في جنوب إسرائيل وبكل تأكيد ليس مقابل ما حدث خلال حرب لبنان الثانية في الشمال وما عكسته وسائل الإعلام الإسرائيلي من انطباع. لقد خلقت من دون شك ضائقة بأحجام مختلفة للأشخاص الكثر وللجاليات الكثيرة، لكن حجم الإصابات والمتضررين والانخفاض فيها منذ الأسبوع الثاني، وشكل تصرفات الأجهزة التي تشرف على العلاج والروح المعنوية لدى الجمهور وما يفهم كنجاحات للجيش الإسرائيلي. كل هذه الأمور قللت بدرجة كبيرة احتمال حدوث صدمة ذات تأثير على تصرفات الجمهور. أما العمل الاعتيادي فقد تغلب في أكثر الحالات وفي جميع القطاعات (ما عدا القطاع الهام أي مؤسسات التعليم) على الضائقة. والمعنويات العامة العالية وكذلك التأييد الشامل للزعامة السياسية والعسكرية تم الحفاظ عليها طيلة العملية. والمناعة الوطنية لم تصمد في الإمتحان الشديد مثلما كان متوقعا قبل المواجهة أو مثلما كان متوقعا أن يحدث في سيناريو المواجهة الواسعة مع حالات ضغط شديد وهام في المستقبل. والنتيجة من هذا العرض هي: الاستعداد السليم والمسبق من قبل الجبهة المدنية، من خلال استثمار كل المنظومات العسكرية والمدنية والتطوعية العاملة في هذا الموضوع، وهذا الاستعداد أثبت نفسه وقت الامتحان.

أمام التهديد المحتمل المستقبلي والعالي على الجبهة الداخلية والمخاطر الإستراتيجية الكامنة، هناك ضرورة لمواصلة التطبيقات المتزنة بشكل مستمر في كل ما يتعلق بمكونات سلة الرد: تعزيز الردع الإسرائيلي ومقدرات المنع، والإحباط وتدمير منظومات إطلاق القذائف الكثيرة وتطوير الدفاع الفعال بما في ذلك التكتيكي المحلي، وتكثيف الدفاع الفعال بما في ذلك تحصين نوعي في النقاط الحساسة، على سبيل المثال مؤسسات التعليم التي كشفت كنقاط ضعف، وكذلك مقدرات المعالجة النفسية الاجتماعية مع التأكيد على قيادة السلطات المحلية. ومن المهم مواصلة هذا الزخم في الجهود التي تم البدء بها في أعقاب حرب لبنان الثانية. ومن المهم أيضا بلورة خطة وطنية شاملة متعددة المهام ولها ميزانيات خاصة، والإشراف على تطبيقها بشكل مستمر ومتواصل. هكذا يزداد احتمال التصرف الناجح في الجبهة المدنية في المواجهة القادمة أيضا.

«الرصاص المسكوب» التأثيرات الإقليمية

افرايم كام

باحث رفيع ونائب رئيس معهد أبحاث الأمن القومي

شباط: ٢٠٠٩

قال الأمين العام للجامعة الدول العربية عمرو موسى بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٩ إن العالم العربي في حالة فوضى كبيرة جدا. وأضاف إن الميزات البارزة في رد العالم العربي على عملية «الرصاص المصبوب» هي الانقسام والضعف. والدول العربية لم تعرف كيف تتوحد وتتفق على



عملية مشتركة تؤثر على التطورات في قطاع غزة، وفي نهاية العملية قررت الدول العربية، في مؤتمر القمة الاقتصادية في الكويت، تخصيص رزمة مساعدات بقيمة ملياري دولار لإعادة بناء وإعمار القطاع. وحتى خلال القمة لم تحدد الدول العربية إلى أي طرف ستحول المساعدات في الجانب الفلسطيني، وقد طالبت الأوساط الراديكالية بتحويل المساعدات إلى حماس لكن مصر والسعودية عارضتا ذلك.

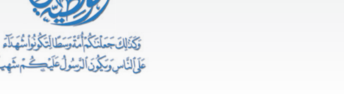
وكان يهدف اجتماع القمة الطارئة للقادة العرب في الدوحة عاصمة قطر إلى بلورة سياسة مشتركة حيال الأزمة، لكنه اظهر هذا الانقسام، وما يقارب النصف من الدول العربية لم يشارك في هذا الاجتماع، وعلى رأس هذه الدول، الدول المركزية مثل مصر والسعودية والأردن، والأهم من ذلك أبو مازن الذي تهرب من تمثيل الفلسطينيين في هذا الاجتماع. وقد تم تمثيل الفلسطينيين من قبل قادة حماس والجهاد الإسلامي، وحتى محاولة السعودية عقد لقاء في الرياض لدول الخليج العربي لبلورة موقف مشترك معها حول موضوع المساعدة لغزة قد منيت بالفشل.

علامات ضعف العالم العربي ليست جديدة وغير مفاجئة. ومنذ عدة عقود يصعب على العالم العربي بلورة موقف وعمل مشترك حول القضايا الرئيسية المدرجة على جدول أعماله في أعقاب الخلافات في الرأي وتضارب المصالح بين هذه الدول. وفي قضية غزة، فإن الخط الفاصل الذي يقسم العالم العربي يمر عبر طريق العلاقة مع حماس. وغالبية الدول العربية، وبالتأكيد أغلب الدول المعتدلة، تتحفظ من تصرفات حماس وسيطرتها على غزة، وترى بحماس عنصر راديكالي خطير عليها لأنها على علاقة مع إيران، وارتبطت بالمحور الشيعي ـ الراديكالي الذي يهدد هذه الدول، وتثير الغليان في الساحة الفلسطينية وتمنع التقدم نحو التسوية الإسرائيلية ـ الفلسطينية. وغالبية هذه الدول كانت معنية «ودون أن تعترف بذلك بشكل علني» بأن توجه إسرائيل ضربة شديدة ضد حماس كي تضعف قوتها، كما كانت معنية أيضا بتوجيه ضربة شديدة لحزب الله في عام ٢٠٠٦.

وبالمقابل هذه الدول تتضامن مع الضائقة الفلسطينية في القطاع، لأنها تتأثر بالحالة المعنوية وبالمظاهرات في الشارع العربي، وترى أنه من واجبها تقديم المساعدة للفلسطينيين الذين يعانون الكثير. ويتراس المعسكر المعتدل في مسالة العلاقة مع حماس مصر، التي أرادت هذه المره إظهار زعامتها مقابل المجموعة الراديكالية في المعسكر العربي، والتي تدهورت خلال فتره طويلة نسبيا.

يعتبر النظام المصري، اكثر من اية حكومة عربية اخرى، حماس خصما يشكل تهديدا عليه بسبب علاقتها مع الاخون المسلمين، الذين يشكلون التهديد الخطير جدا على النظام في مصر. وبنظر النظام المصري فإن حماس تُعتبر مبعوثا لإيران في المنطقة، حيث تريد إيران إقامة نقطة ثانية لها على ساحل البحر المتوسط، بعد النقطة التي أقامتها في لبنان، ويرى المصريون بخطورة كبيرة اقامة كيان تحت سيطرة حماس، يرتبط بإيران وحزب الله على الحدود المصرية، لان هذا الكيان سيخلق نزاعات بينهم وبين إسرائيل. وهم يعارضون عملية الدخول غير المراقبة للفلسطينيين ونشطاء حماس من قطاع غزة إلى سيناء، حيث نشا هناك فراغ امني إشكالي، يمكن أن يُستغل لتنفيذ العمليات الإرهابية ولهذه الاسباب وجه قادة مصر انتقادات فظة لم يسبق لها مثيل ضد تصرفات حماس، والى جانب الانتقادات ضد إسرائيل القوا بالمسؤولية عن تدهور الوضع في القطاع على عاتق حماس. وقد رفضت مصر أيضا طلب حماس فتح معبر رفح إلا





إذا كانت السيطرة على هذا المعبر بيد السلطة الفلسطينية والمراقبين الأوروبيين حسب صيغة اتفاق المعابر في عام ٢٠٠٥.

وبذلك أرادت مصر زعزعة مكانة حماس كحكومة شرعية ومكانة قطاع غزة ككيان سياسي مستقل عن السلطة الفلسطينية. ومن أجل ذلك كانت مصر مستعدة لاتخاذ إجراءات علنية تنطوي على التعاون مع إسرائيل ضد حماس. وعلى الطرف الآخر توجد إيران وسورية وحزب الله التي اتخذت موقف مؤيد بشكل مطلق لحماس. وتقود إيران هذه المجموعة، حيث بدأ يزداد تدخل إيران في قطاع غزة منذ بداية الانتفاضة، من أجل التأثير على الساحة الفلسطينية وربط المنظمات الفلسطينية فيها وبشكل خاص الإسلامية، وتغذية الكفاح المسلح ضد إسرائيل. ولأجل ذلك تمنح إيران المنظمات الفلسطينية مساعدة واسعة جدا بالأموال أو بالسلاح أو بالعتاد العسكري والتدريبات من خلال استغلال حاجة هذه المنظمات للمساعدات الخارجية وقد تعززت هذه العلاقة بين إيران وحماس في المجال العسكري والمالي بشكل خاص بعد استيلاء حماس على السلطة في قطاع غزة، لأن حماس المعزولة بشكل كامل تبحث عن طرق للحصول على السلاح وجمع الأموال، وإيران كانت مستعدة لذلك.

وخلال عملية الرصاص المسكوب أراد محور/ إيران ـ سورية ـ حزب الله / توسيع تأثيره في الساحة الفلسطينية بشكل عام وفي القطاع بشكل خاص عن طريق تعزيز قوة صمود حماس في المواجهة مع إسرائيل وتعزيز مكانتها مقابل السلطة الفلسطينية وزعزعة مكانة مصر كعنصر عربي رائد وكطرف أساسي يقوم بدور الوساطة بين حماس وإسرائيل والجهات الغربية. وبما أن غالبية الحكومات العربية تتحفظ على حماس وتصرفاتها فإن الطريقة الأساسية للمحور الراديكالي التي يريد التأثير فيها على مجريات الأمور والأحداث خلال الحرب هي تحريض الجماهير في الشارع العربي، الذين ابدوا التعاطف مع الفلسطينيين وتأثروا بالمناظر الفظيعة التي تبث بالقنوات التلفزيونية من قطاع غزة ضد الحكومات المعتدلة، وذلك من أجل إجبار هذه الحكومات على قطع علاقاتها مع إسرائيل ومساعدة حماس.

وإلى جانب هذه الدول، برزت تركيا التي وجهت انتقادات شديدة اللهجة ضد إسرائيل إلى جانب المظاهرات التي سارت في الشوارع ضد إسرائيل وقادها رئيس حكومة تركيا رجب طيب آردوغان، الذي أشرف أيضا على خط معاد لإسرائيل وقد اتهم إسرائيل بقتل الأولاد وطرح فكرة طرد إسرائيل من منظمة الأمم المتحدة، واقترح على إدارة باراك أوباما إعادة فحص الوصف من جديد لتحديد المنظمات الإرهابية، ويمكن أن نفهم من ذلك أنه كان يقصد حماس وحزب الله. وقد أرسل آردوغان مستشاره كمراقب في مؤتمر قمة المعسكر الراديكالي في الدوحة. وأسباب التصرفات التركية هذه غير واضحة بما فيه الكفاية، وهل كانت نابعة من اهتمام الحكومة التركية الحالية برفع مستوى و/ بروفيل/ سياستها في الشرق الأوسط وفي العالم العربي؟ وهل كانت نابعة من رؤيتها للمجال الإسلامي كملعب ضمن بيتها؟ وهل هي نابعة من وجهة نظرها بأن حماس منظمة شرعية؟أو هل أثرت الانتخابات البلدية المقبلة في تركيا على توقعات الحزب الإسلامي بأن الشارع التركي يؤيد الخط المعادي لإسرائيل حسب موقف آردوغان؟على كل الأحوال هذه القضية تشكل عبئا ثقيلا على العلاقات التركية الإسرائيلية، وبقي أن نرى كيف يمكن إصلاح



الضرر الناجم عن ذلك. وفي نهاية الأمر كان لدول المحور الراديكالي تأثير قليل على مسيرة المواجهة في القطاع لأن الخيارات التي توفرت بيد تلك الدول كانت قليلة جدا ولأن الاعتبارات العليا بنظر هذه الدول هو الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات تعرضها للخطر الكبير.

والمظاهرات في الدول العربية المعتدلة التي نظمت بشكل خاص من قبل العناصر الإسلامية أو الفلسطينية لم تكن متواصلة أو جماعية ولم تخرج عن نطاق السيطرة، وهذه المظاهرات عبرت عن تأييدها للضائقة الفلسطينية وليس عن تأييدها لحماس.

و هكذا وبسبب ضعف العالم العربي ولأن حماس غير محبوبة في أغلب الدول العربية وجدت حماس والسكان الفلسطينيين أنفسهم تحت ضغط كبير من جانب إسرائيل على مدى ثلاث أسابيع دون أن يجد العالم العربي طريقة لمساعدتهم بدرجة حقيقية.

و يبرز هنا بشكل خاص فشل إيران. وقد استثمر الإيرانيون جهودا كبيرة بشكل مباشر وبواسطة حزب الله من أجل بناء حماس كمنظمة عسكرية قادرة على الصمود في وجه الهجوم الإسرائيلي، والتسبب في إلحاق الخسائر الكبيرة والنوعية بالجيش الإسرائيلي خلال الهجوم، لكن حماس فشلت بالامتحان العملي من الناحية العسكرية على الأقل دون أن تتمكن إيران من مساعدتها، عدا أن تسجيل أسماء ٧٠ ألف طالب تطوعوا للقتال في غزة، لكن هذه الأسماء بقيت على الورق فقط. وقد تراجعت إيران أيضا عن استخدام الوسائل التقليدية لدعم حماس مثل (تشجيع حزب الله على فتح جبهة إضافية ضد إسرائيل من لبنان) لكن القصة لم تنته بذلك.

لا شك أن إيران سوف تستثمر جهودا كبيرة لتكون العنصر الأساسي الذي يساعد حماس في إعمار غزة، سواء في المجال العسكري أو المدني، ويجب أن نتوقع أنه من أجل ذلك ستحاول إيران نقل السلاح والعتاد إلى القطاع بالإضافة إلى تحويل الأموال الطائلة لذلك. وثمة سؤال مفتوح، وهو هل تستطيع ذلك؟ بسبب الجهود المتوقعة من إسرائيل ومصر ودول غربية لإغلاق مسارات تهريب السلاح وتحويل الأموال للقطاع. وخرجت مصر رابحة بشكل كبير من المواجهة في القطاع. و كانت مصر تشكل محور الجهود لإنهاء القتال في القطاع وبلورة التسويات بعد ذلك، وتوجه كبار الزعماء الأوروبيين إلى مصر من أجل التقدم في هذه الجهود. و حافظت مصر على مكانتها كوسيط أساسي بين إسرائيل وحماس، وبقي ذلك مرتبطا بمصر على الرغم من التوتر بين مصر وحماس.

و مع ذلك فإن الحقيقة هي أن قطر «التي هي بشكل عام الدولة المعتدلة والتي لها علاقات مع إسرائيل، ومع المعسكر الراديكالي» عقدت قمة طارئة في الدوحة، كانت هذه القمة جزئية عبر فيها الراديكاليون عن رأيهم، وتشير هذه الحقيقة إلى محدودية قدرات مصر في العالم العربي، حتى في المعسكر المعتدل. أضف إلى ذلك أنه ومن أجل الاستمرار بدور العنصر الرئيسي في معالجة الوضع بالقطاع، يتوجب على مصر أن تقوم بمهام صعبة جدا بالمستقبل: تقليص التهريب إلى القطاع والمساعدة على استمرار التهدئة في المنطقة ومحاولة إحلال المصالحة بين فتح وحماس وأخيرا الأهمية الإقليمية فيما يتعلق بإسرائيل. ولا شك أن الحقد على إسرائيل ازداد في العالم العربي في أعقاب العملية العسكرية على غزة. وقامت دولتان عربيتان هما قطر وموريتانيا بقطع علاقاتها بإسرائيل. وفي قمة الدوحة برز الخط المعادي لإسرائيل الذي دعا إلى إلغاء مبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢. لأن





هذه المبادرة لم تلغ بشكل فعلي. إذ لم تتم المصادقة عليها كقرار. ولأن القمة في الدوحة لم تعتبر قمة عادية، وعلى الرغم من أنه يوجد لإسرائيل وللمعسكر السني المعتدل مصالح مشتركة، بما في ذلك صد المحور الشيعي الراديكالي وإضعاف حماس وحزب الله وتعزيز السلطة الفلسطينية، إلا أن هذه المصالح لم تثمر حتى الآن عن تعاون حقيقي بين إسرائيل وهذه الكتلة في أعقاب التحفظات في العالم العربي، ومن غير المؤكد أن مثل هذا التعاون سيتطور في المستقبل القريب (ما عدا التنسيق المتوقع بين إسرائيل ومصر في قضية التهريب إلى القطاع). بالإضافة إلى ذلك فإن الصورة السلبية لإسرائيل في العالم العربي في أعقاب العملية في غزة لن تساعد على تطور هذا التعاون.

عملية الرصاص المسكوب والقانون الدولي

بقلم: روبي سايبل

بروفسور ضيف متخصص في القضاء الدولي

في الجامعة العبرية في القدس وجامعة تل أبيب

سابقا المستشار القضائي لوزارة الخارجية.

شباط ٢٠٠٩

أثارت مجموعة العوامل التي تجلت في «عملية الرصاص المسكوب» في غزة، اهتماما كبيرا لدى الإسرائيليين بالقضايا المتعلقة بالقانون الدولي ومن هذه العوامل الوضع السياسي غير المتبلور لقطاع غزة، ومشكلة تطبيق قواعد الحرب على القتال غير المتماثل بين جيش حديث ومجموعات عصابات مدنية، وظيفة مجلس الامن الدولي، وتدخل دول أوروبية ودول اخرى في محاولة لوقف النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، والتدخل الفعال لمنظمات غير حكومية في غزة، والعرض الواسع لما يحدث في غزة كما ظهر في الصحافة العالمية وشبكات التلفزيون العربية، والوظيفة المتزايدة للحوار القانوني في المجتمع الإسرائيلي والجيش الإسرائيلي، ومحاولة منظمات فلسطينية ومؤيديها تصنيف عملية الرصاص المسكوب والتكتيكات الإسرائيلية على أنها غير قانونية.

ويمكن الإشارة هنا إلى عدد من قضايا القانون الدولي الواقعية للبحث في العملية من خلال فحص ذلك بالقانون وتقديم التفسيرات بخصوص العملية في غزة.

دفاع عن النفس ضد مجموعات عصابات مدنية

يعترف القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بالحق الممنوح للدول لاستخدام القوة للدفاع عن النفس ضد الهجمات المسلحة. ويسري هذا القانون كذلك فيما إذا كان الهجوم من قبل قوات غير نظامية. وبعد اعتداءات ١١ أيلول ٢٠٠١ اعترف مجلس الأمن بحق الدول بالدفاع عن نفسها كذلك أمام الهجمات الإرهابية. ومع هذا إذا كانت المنطقة التي انطلقت منها الهجمات خاضعة للإحتلال العسكري للدول التي تعرضت للهجوم، يمكن القول بأن سريان القانون يكون وفق ميثاق جنيف الرابع الذي يهتم بحقوق القوة المحتلة في الاعتقال والقيام بعمليات ضد من يخرقون القانون من غير المسلحين، ولو كانت غزة تحت

الإحتلال العسكري الإسرائيلي قبل العملية فإنه وفق هذا الزعم كان يجب على إسرائيل إعتقال مجموعات مطلقي الصواريخ من حماس.

مع هذا يستدعي الإحتلال السيطرة المجدية لانه فقط بهذه الصورة يمكن ان تسري على المنطقة المحتلة قوانين الإحتلال، ولكن من الواضح أنه في غزة لم تكن السيطرة كافية لإسرائيل عموما للقيام بعمليات ونشاطات الشرطة. وليس الوضع القانوني لغزة واضحا وفي غياب السيطرة المجدية والقدرة على القيام بأعمال الشرطة استخدمت إسرائيل حقها في استخدام القوة للدفاع عن النفس ضد الهجمات الصادرة من غزة، ولهذا فإن سريان القانون يكون وفق قانون النزاع المسلح.

معيارية استخدام القوة؟

من أجل تبرير الزعم حول الدفاع عن النفس يستدعي استخدام القوة أن يكون متناسبا مع الهجمات. ولا تستدعي حادثة حدودية صغيرة القيام بهجوم مسلح شامل ردا على ذلك. فالمعيارية تخضع للقياس ليس فقط ضد الهجمات الفردية وإنما ضد تكاثف الهجمات فيما إذا كانت جزءا من نموذج ومخطط. وفي عملية «الرصاص المسكوب» أدت الهجمات التي قامت بها حماس ومن ضمنها إطلاق الآف الصواريخ بوضوح إلى تبرير الرد بهجوم مسلح ولكن منذ أن وجد الأطراف أنفسهم في ذروة معركة عسكرية لم تسر قاعدة المعيارية ولم تعد منطقية فيما عدا نسبة المصابين المدنيين. ولا تفرض قوانين الحرب توازن في الثقل كما في اللعب ففي الصراع المسلح من حق طرف ما استخدام القوة بصورة غير عادية لتدمير القوات العسكرية المعادية وليس الرد بالقدر ذاته.

و خول مجلس الامن الدولي الولايات المتحدة وحليفاتها دحر جيش صدام حسين وليس فقط فرض الانسحاب عليه من الكويت. ويجب أن تعلم الدولة المعادية أو المنظمة المعتدية أنها ستواجه دولة تتعرض للهجوم وستستخدم القوة غير التقليدية «للدفاع عن النفس».

تطبيق قواعد الحرب على النزاع غير المتماثل

لم تنف حماس أن هجماتها كانت موجهة ضد مستوطنات إسرائيلية، ومثل هذه الهجمات هي بمثابة خرق لقواعد الحرب. وحسب التقارير المختلفة كانت قيادة حماس تتمركز في قبو مشفى وهذا الأمر شكل خرقا فظا آخرا. والتبادلية التي هي على الأغلب عنصر أساسي في القانون الدولي، لم تكن قائمة في هذا النزاع، ورغم هذا رأى الجيش الإسرائيلي أنه ملزم بالتصرف وفق قواعد الحرب رغم تجاهل الطرف الثاني لهذه القواعد بصورة تامة.

متضررون مدنيون

عندما يدور القتال في منطقة مبنية تعتبر إصابة المدنيين نتيجة مأساوية ولكن غير مستثناة من قيام عملية عسكرية فيها، والقانون الدولي يلزم بالقيام بأقصى ما يمكن من الجهود في حال وجود مدنيين قرب أهداف عسكرية لتقليص إصاباتهم قدر الإمكان وهذا لن يكون متناسبا أمام التفوق العسكري.

و قد أطلقت حماس الصواريخ من مناطق سكن مدنية في بعض الأحيان وحذر الجيش الإسرائيلي خلال العملية «الرصاص المسكوب» المدنيين مرارا من هجمات قريبة من خلال المنشورات والرسائل عبر الهاتف وبلغ عدد المصابين المدنيين ثلث وربما نصف المصابين. و يبدو أن ليس هناك جيشا اتخذ إجراءات لتقليص المس بالمدنيين وليس معروفا ما إذا كان عدد المصابين المدنيين في نزاع مشابه في منطقة مبنية قياسا إلى عدد المصابين من المقاتلين أقل بكثير كما في

عملية الرصاص المصبوب.

أهداف مدنية

تفقد الأهداف المدنية مثل المسجد والكنيسة أو كنيس التي تستخدم لاغراض عسكرية مثل تخزين الأسلحة والذخيرة وتفقد حصانتها أمام الهجمات وتصبح هدفا مشروعا. وتطبيق أي قاعدة أخرى سيؤدي إلى منح أفضلية غير منطقية للعدو الذي يعمل على اخفاء سلاحه في مكان من هذا النوع. وتملك إسرائيل المعلومات عن مشفى معين استخدم مخبئا للقياديين من حماس.

و مع هذا أمتنعت إسرائيل عن مهاجمة المشفى بسبب الإصابات التي لا يمكن تجنبها بين المدنيين في هذه الحالة وليست الشرطة المدنية هدفا عسكريا ولكن عندما تكون جزءا من المؤسسة العسكرية كما هو الحال هنا فإنها تصبح هدفا مشروعا.

قنابل فوسفورية

كما في أي جيش في العالم، تستخدم إسرائيل القنابل الفوسفورية من أجل إحداث كثافة دخانية ولتحديد الأهداف. وأكدت اللجنة الدولية للصليب الاحمر أنه ليس هناك أدلة على أستخدام آخر لهذه الأسلحة وهذه القنابل تشكل عتادا تقليديا في جيوش الناتو والجيوش الغربية. ومن الواضح أن الحريق الذي تتسبب به ممكن ان يشكل خطرا لكنها قانونية تماما.

تموين السكان المدنيين في غزة

سمحت القوانين الكلاسيكية الأساسية بفرض الحظر التام مثلما حصل في الحرب العالمية الثانية. وتمنع القوانين الحديثة تجويع السكان كوسيلة قتالية وقد اتخذت إسرائيل كل الإجراءات بل إجراءات غير مسبوقة حيث سمحت بنقل الأغذية والعتاد الطبي بشكل واسع من أراضيها إلى غزة في ذروة الحرب. كما بادرت بوقف النار من جانب واحد لثلاث ساعات يوميا لضمان توزيع الأغذية والأدوية.

مسؤولية إيران

الدولة التي تبيع السلاح لا تتحمل عموماً المسؤولية الجنائية عن نتائج إستخدامه ومع ذلك فقد قامت ايران بتدريب نشطاء حماس وموّلتهم وقدمت الصواريخ وهي تعلم أن هذا السلاح سيتم إستخدامه ضد أهداف مدنية وهذه الحقيقة ممكن أن تحمل إيران مسؤولية جنائية عن افعال حماس.

الخلاصة

دارت الإنتقادات القانونية الأساسية للخطوات التي قامت بها إسرائيل في «الرصاص المصبوب» حول القضايا المعيارية ويمكن طرح السؤال حول الرد المعياري على هجوم بـ ٤٠٠٠ صاروخ توجهها حماس إلى المدن الإسرائيلية على مدى ثلاث سنوات، بالإضافة إلى هذا من المهم التأكيد على انه منذ نشوء الصراع المسلح لم يعد القانون الدولي ملزما بمعيارية الرد. والدولة التي تدافع عن نفسها ستسعى لإلحاق الأضرار القاسية بالأهداف العسكرية للعد أو المنظمة التي تقوم بمهاجمتها وهذه المنظمة المهاجمة هي التي يجب أن تتحمل المخاطرة.

دلالات وعبر عسكرية للمنظمات الإرهابية والمحلية في أعقاب المعركة في غزة

يورام شفيتسر

باحث رفيع المستوى في معهد الأبحاث القومي

التاريخ: شباط ٢٠٠٩

شكلت عملية الرصاص المسكوب التي استمرت حوالي ثلاثة أسابيع في غزة، ضربة شديدة لمؤسسات سلطة حماس وأجهزتها الأمنية والعسكرية، وألحقت الضرر على ما يبدو أيضا ببقية منظمات الإرهاب التي تعمل في غزة على غرار الجهاد الإسلامي والعناصر المتضامنة مع الجهاد العالمي. وفي هذه المرحلة لا توجد إمكانية لتقدير بشكل دقيق حجم ودرجة الإصابة للضربة التي تلقتها تلك المنظمات والضرر الذي لحق بها وأثرة على العمل في المستقبل. لكن من الواضح أن الهدف الأساسي من العملية هو التأثير على تصرفات حماس في المستقبل. وحسب التقديرات الأولية للعناصر الأمنية الإسرائيلية، يبدوا أن حماس تلقت ضربة شديدة في بنيتها التحتية وقوتها المحاربة. وحسب هذه التقديرات فإن أغلب الأنفاق التي كانت تستخدم لتهريب الوسائل القتالية، «العتاد والمقاتلين» دمرت، حيث خسرت حماس حوالي ٧٠٠ مقاتلا من مقاتليها وجرح الكثير أيضا من عناصرها. إضافة إلى ذلك فقد لحقت الأضرار بالبنية التحتية لإنتاج الوسائل الحربية وبمستودع القذائف والصواريخ بعيدة المدى. ويبدو أنه على الرغم من هذه الأضرار، بقيت حماس قادرة على القتال وما تزال قادرة على تنفيذ إطلاق صواريخ القسام باتجاه المستوطنات الإسرائيلية القريبة من غزة وإطلاق صواريخ غراد باتجاه المستوطنات البعيدة جدا. وعلى ما يبدو يوجد لبقية المنظمات الأخرى مثل هذه المقدرة حتى ولو بأحجام صغيرة جدا ومع ذلك فإن قرار تلك المنظمات مواصلة إطلاق القذائف باتجاه إسرائيل في المستقبل سوف يتأثر بدرجة كبيرة بتقدير تلك المنظمات لحجم الرد الإسرائيلي على إطلاق القذائف وعلى ما يبدو أيضا سوف يتأثر باعتبارات إضافية فلسطينية داخلية تتعلق بالمنظمات كما سيتأثر بتدخل عناصر خارجية. إن طابع قتال إسرائيل وإدارتها للحرب خلال العملية في غزة، كشف لتلك المنظمات الحقيقة، إذ إن استعدادها أمام التفوق العسكري الإسرائيلي في الجو والبر والبحر لم يمكنها من تحقيق خططها الأساسية لإلحاق الضرر الجسيم والحقيقي في جنود الجيش الإسرائيلي والجبهة الداخلية الإسرائيلية. إن الأضرار التي لحقت بالوحدات المقاتلة للجيش الإسرائيلي وحجم الخسائر بين صفوفه كانت أقل بكثير من التقديرات المسبقة للجهات الأمنية في إسرائيل، وبالتأكيد أقل بكثير من آمال وتصريحات حماس قبل اندلاع الحرب في غزة.

على الرغم من إطلاق حوالي ٦٤٠ صاروخ قسام وحوالي ٢٢٤ قذيفة هاون باتجاه الأراضي الإسرائيلية، والتي أصاب قسم منها بشكل خاص المدن الرئيسية في جنوب إسرائيل مثل بئر السبع وعسقلان وأشدود، ودرجة الضرر التي لحقت بمواطني إسرائيل، كانت قليلة نسبيا. وقد تركزت الأضرار على الممتلكات وعرقلت بذلك سير الحياة الطبيعية في هذه المدن. إن درجة الأضرار وتأثيرها على اتخاذ القرارات في إسرائيل وعلى معنويات الجمهور الإسرائيلي كانت قليلة جدا بشكل عام، ويمكن أن

نفترض أن تصريحات النصر العلنية لقادة حماس لم تمنعهم من فهم ضرورة استعداد هذه المنظمة للمعركة القادمة، بشكل يساعدها على أن تكبد إسرائيل ثمنا باهظا ومؤلما جدا أكثر مما حققته بسبب الفوارق بينهم وبين قوة وتفوق الجيش الإسرائيلي الواضح وهذا التفوق والقوة لن يتغيرا في المستقبل القريب. ولتحقيق هذا الهدف يبدو أن حماس سوف تضطر إلى ملائمة إستراتيجيتها القتالية وأساليب عملها وتزودها بالوسائل القتالية التي تمكنها من إنجاح إصابتها للجيش الإسرائيلي وزيادة مدى إصابة المدن الإسرائيلية وقوتها. وبسبب مخاوف قيادة حماس من نشوء تحدي لسلطتها الوحيدة في غزة. فمن المتوقع أن تعمل هذه المنظمة على المدى القصير على إعادة سيطرتها المدنية والأمنية على قطاع غزة بالسرعة القصوى، إلى جانب إعادة بناء قوتها العسكرية من جديد بعد أن تضررت من الحرب والدلائل على ذلك ظهرت في الأيام الأولى التي تلت الإعلان عن وقف النار، مع التقارير التي تحدثت أن المنظمة نشرت قوات الشرطة التابعة لها في شوارع غزة، وإنه تم استئناف عمليات تهريب الوسائل القتالية والرجال من سيناء إلى غزة عبر أنفاق رفح، من خلال استغلال الفترة المرحلية والانتقالية لبدء النشاط الفعلي من قبل مصر من أجل منع التهريب، وذلك في أعقاب التفاهمات التي تم التوصل إليها مع إسرائيل. وبما أن حماس ترى بالحفاظ وتطوير مقدرتها العسكرية وسيلة وأداة رئيسية في نضالها ضد إسرائيل وفي الصراع على السلطة الفلسطينية يبدو أن جدول الأولويات العسكري للمنظمة في المستقبل القريب من المتوقع أن يشمل ما يلي:

١ / إعادة تنظيم القوة البشرية من جديد في الأطر المقاتلة وتعيين قادة جدد بدلا من الذين أصيبوا.

٢/ إعادة ترميم الوحدات العسكرية بواسطة تجنيد متطوعين جدد من سكان غزة.

٣/ شراء العتاد والوسائل القتالية بكميات كبيرة وبشكل خاص من نوعيات محسنة (على سبيل المثال مدى الرمي لها أكبر بحيث يصل إلى وسط إسرائيل وإلى أبعد من ذلك) ومحاولة تهريب هذه الوسائل إلى غزة بكل الطرق الممكنة.

٤ / تعزيز التعاون مع إيران وحزب الله ومع سورية في الحصول على التمويل والعتاد بدلا من الذي فقد من الحرب.

٥/ جهود مباشرة وغير مباشرة لتكبيد إسرائيل ثمن دموي كبير بواسطة ممارسة الإرهاب وبشكل خاص بواسطة نشطاء حماس في يهودا والسامرة من أجل تعويض الفارق الذي لا تحتمله بين أعداد المتضررين الكبيرة في الجانب الفلسطيني والمتضررين في الجانب الإسرائيلي، مع الحذر أن لا يؤدي هذا الأمر إلى رد مكثف ضدها من قبل إسرائيل في غزة.

بالنسبة لحركة الجهاد الإسلامي الذي أساس قوتها واهتمامها تنفيذ عمليات عسكرية مسلحة فقط، فإن عبر ودروس المعركة لن تغير شيئا فيما يتعلق بإستراتيجية نضالها. ومن المحتمل أن يستخلص عناصرها العبر التكتيكية فيما يتعلق بأساليب وساحات العمل المفضلة ضد إسرائيل. وبسبب المصلحة المشتركة بين حركة الجهاد ووليها إيران وراعيها حزب الله فإنها ستواصل أعمال العنف، من أجل إحباط أي جهد سياسي دبلوماسي في أعقاب المعركة في غزة يهدف إلى جلب التهدئة المتواصلة واستئناف المفاوضات السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. ومن المتوقع أن تحاول حركة الجهاد الإسلامي أن تستأنف بالسرعة الممكنة العمليات الانتقامية في غزة «قدر استطاعتها إلى أن





يتم بلورة هدنة تقيدها» بشكل خاص في الضفة الغربية، حيث تتركز أسس بنيتها التحتية. وستحاول هذه المنظمة بكل تأكيد استئناف محاولاتها المساس بإسرائيل ذاتها، وحتى من المحتمل أن تحاول توسيع ذلك إلى ساحات إضافية مثل لبنان وسيناء، لكن إذا سمحت ايران لها بذلك وساعدتها على تنفيذ عمليات انتقامية خارج إسرائيل. أما عناصر الجهاد العالمي والقاعدة الذين انتقدوا الطريقة التي اختارتها حماس مع دخولها إلى الساحة السياسية واعتبروه فشلا واضحا، فإنهم سيحاولوا بشكل مسبق الاستفادة من التأثيرات الشديدة للمعركة على سكان غزة وزيادة تجنيدهم للمتطوعين الجدد في صفوفهم. ومن المحتمل أن تتجسد إحدى العبر لعناصر الجهاد العالمي في قطاع غزة في محاولة تعزيز علاقاتهم مع شركائهم من خارج غزة، وحتى من المحتمل مع القاعدة ذاتها، وهذه العلاقة حتى الآن لم تكن جيدة. ومنذ زمن تحاول القاعدة بناء قواعد عمل ضد إسرائيل على حدودها، بما في ذلك تعزيز تأثيرها في غزة، ونتوقع إحداث تغيير في سياسة حماس التي منعت حتى الآن تعزيز وجود قاعدتها في القطاع ومنعت مؤيديها من حرية العمل ضد إسرائيل. وبما أنه من ناحية الزمن الحالي من غير المتوقع حدوث مثل هذا التغيير وسيضطر عناصر الجهاد العالمي إلى الاكتفاء باستغلال الفترة المرحلية حتى تستقر ترتيبات وقف النار في الجنوب، من أجل المساس بإسرائيل بواسطة العمليات التخريبية (مثل تلك التي حدثت وقتل فيها جندي وجرح ثلاثة آخرون بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٩) أو إطلاق نار متقطع من غزة، وفي المستقبل توسيع نشاطهم قدر استطاعتهم إلى سيناء. وإلى يهودا أو السامرة أو إلى داخل إسرائيل، بواسطة السكان المحليين أو حتى بواسطة نشطاء من خارج إسرائيل.

والخلاصة يمكن القول رغم أنه لم يمض وقت كاف من أجل تقدير مدى تأثير المعركة في غزة على التصرفات المتوقعة للمنظمات الإرهابية في غزة ضد إسرائيل، من الواضح أنه رغم الضربات التي تلقتها جميع المنظمات سوف تعمل من أجل ترميم وإعادة بناء قدراتها العسكرية بالسرعة الممكنة والتي تضررت بشكل أو بآخر كي تبرهن أنها قادرة على مواصلة إزعاج وإيلام إسرائيل بواسطة الإرهاب. والفارق الذي لا يحتمل بينهم وبين إسرائيل في الخسائر من المتوقع أن يحركهم نحو محاولة تنفيذ عمليات قتل يقع فيها الكثير، بما في ذلك محاولات البعض منهم القيام بعمليات انتحارية قدر المستطاع، ومنع هذه العمليات يتعلق بشكل أساسي بمقدرة إسرائيل على إحباطها. وتجدد عمليات إطلاق القذائف بشكل مستمر من غزة، بعد الفترة المرحلية، حتى تستقر تسوية الهدنة في الجنوب، مشروطة بدرجة كبيرة بالإنجازات التي ستحققها حماس نتيجة للوساطة المصرية وعلى رأسها فتح المعابر، وتقديرها لمستوى العقوبة المتوقعة على سكان غزة وعليها إذا عادت هي أو بقية المنظمات في غزة إلى خرق الهدوء على الحدود الجنوبية لإسرائيل، لذلك فإن ردود إسرائيل ودرجة إصرارها على منع عودة الوضع السابق الذي ساد على الحدود الجنوبية لإسرائيل، إلى جانب المساعدة من قبل مصر والعناصر الدولية المشاركة في اتفاق وقف النار على منع وصول السلاح مجددا إلى حماس وتجدد إطلاق النار من غزة، سيكون لها وزن حاسم في بلورة صورة الوضع على الحدود الجنوبية لإسرائيل في السنوات المقبلة. إن مواصلة العمليات الإرهابية من قبل المنظمات الفلسطينية ضد إسرائيل في بقية الساحات هو واقع لا يمكن تغييره إلا عبر تسوية سياسية شاملة، وبالتأكيد لا يمكن تغييره بواسطة عملية عسكرية محدودة في غزة.





في أعقاب عملية «الرصاص المسكوب» امتحان من جديد لمكانة مصر الإقليمية

اميلي لاندوا

باحثة رفيعة المستوى في معهد أبحاث الأمن القومي

مديرة مشروع مراقبة السلاح والأمن الإقليمي في المعهد

شباط ٢٠٠٩

يمكن أن نميز في الأسابيع الأخيرة التطورات المثيرة التي طرأت على مكانة مصر الإقليمية. وفي السنوات الأخيرة فقدت مصر الكثير من قوتها، وقد تأكد ذلك من خلال الاحتجاجات الشديدة ضدها التي سمعت من قبل الناطقين في حركة حماس وحزب الله، وتجسدت هذه الاحتجاجات في تصرفات هذه المنظمات. لكن خلال الحرب على غزة كثرت الدلائل على ذلك بأن مصر تسعى من جديد إلى تعزيز مكانتها. ويمكن أن تكون لهذه الغاية أبعاد إقليمية هامة حتى في مجال الجهود المتواصلة من أجل صد طموح إيران بالسيطرة على الشرق الأوسط.

ومع بداية عملية الرصاص المسكوب تصرفت مصر مثلما تصرفت في صيف ٢٠٠٦، حيث أمتنعت عن الإشارة بشكل تلقائي إلى أن إسرائيل متهمة بأعمال العدوان. وبشكل فعلي كما تصرفت في بداية حرب لبنان الثانية، حيث اتهم حزب الله بالمغامرة الخطرة، وجهت مصر أصابع الاتهام ضد حماس وادعت ان منظمة حماس هي التي أجرت الرد العسكري الإسرائيلي بواسطة خرق الهدنة من طرف واحد، وقد استمرت هذه الهدنة حوالي ستة أشهر بين الطرفين. وعلى خلفية خيبة الأمل المصرية من رفض حماس لجميع محاولات الوساطة المصرية بين فتح وحماس، لم تتردد مصر في توجيه الاتهام لحماس بتصعيد الساحة في غزة، ورغم ذلك فإن موقف مصر هذا لم يحظ بشعبية لدى بعض الدول العربية الأخرى، وبشكل خاص لدى الرأي العام في أنحاء الشرق الأوسط كما أن عدم استعداد مصر لفتح المعبر الحدودي ـ رفح ـ والمشاورات المتعاقبة والعلنية بين عاموس جلعاد والمسؤولين المصريين غذت هذه الاتهامات ضدها فيما يتعلق بتعاونها مع إسرائيل. وإن زيارة وزيرة الخارجية تسيبي ليفني لمصر قبل يومين من بداية العملية شكلت خلفية لاتهام الرئيس مبارك وكأنه أعطى لإسرائيل الضوء الأخضر لشن الهجوم.

على الرغم من ذلك فإن الاهتمام المصري المباشر بالتطورات في قطاع غزة والقلق المشترك بين مصر وإسرائيل فيما يتعلق بالمخاطر الكامنة في الرسالة الراديكالية التي تجسدها حماس خلق المجال المطلوب لمصر لتسريع جهود الوساطة التي تهدف إلى تحقيق التهدئة. ومع بداية العملية البرية انتقد الرئيس مبارك الإجراءات الإسرائيلية بشدة، ولكنه في الوقت نفسه قام بالجهود المطلوبة لتحقيق الهدنة بواسطة توجيه الدعوة إلى ممثلي كلا الجانبين لإجراء مشاورات في القاهرة. وخلال عدة أيام تحول دور مصر من دور الدولة التي تتنافس على القيام بدور الوسيط بين طرفي النزاع إلى دور الوسيط الفعلي. ومن المعروف أن مصر ليست بمثابة الطرف الثالث الذي لا يتدخل بهذا النزاع، لكن كونها دولة تحاذي وتجاور قطاع غزة توجهها مصالحها بأن تقيد حركة ومقدرة حماس على التصعيد في

الساحة. وبالإضافة إلى ذلك تعتبر مصر حركة حماس أنها تشكل تهديدا مباشرا على مصر بسبب علاقاتها مع الإخوان المسلمين هناك. حتى من وجهة نظر إسرائيل، فقد خصص لمصر دور حاسم في خلق الآليات المطلوبة لوقف تهريب الوسائل القتالية لقطاع غزة.

إن قيام مصر بدور الوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين كان وسيلة لاستقرار وتأكيد زعامتها في الشرق الأوسط. وبعد انتهاء ثلاثة أسابيع من عملية الرصاص المسكوب كان هناك منافسان آخران على هذا الدور، وبرزت مصر بأنها الوسيط الإقليمي الرئيسي. إن ميزات المكانة الإقليمية لمصر ساعدتها على التغلب على المنافس الآخر «تركيا» خصمها في «لعبة الوساطة» في الشرق الأوسط. لكن تركيا فازت بنقاط استحقاق هامة في العام الماضي، عندما قامت بجهود الوساطة في المباحثات غير المباشرة بين إسرائيل وسورية. وعلى هذه الخلفية طرحت عدة أفكار تنص على ضرورة قيام تركيا بدور مماثل بالوساطة بين الولايات المتحدة وإيران. لكن الإدانة الشديدة ضد إسرائيل خلال العملية التي أطلقها الناطقون الأتراك، وعلى رأسهم رئيس الحكومة اردوغان الذي تمادى في إدانته لإسرائيل ودعا إلى إبعادها وطردها من منظمة الأمم المتحدة، أجج أزمة العلاقات بين إسرائيل وتركيا. وبطبيعة الحال هذه الأزمة قلصت الإمكانية للقيام بدور الوسيط في النزاع ورفضت إسرائيل دمج تركيا في المفاوضات تمهيدا للهدنة، والحقيقة بأن مصر نظمت لقاء في شرم الشيخ للإعلان عن وقف أعمال العنف وبرهنت بشكل قاطع قيادتها لجهود تحقيق التهدئة.

أضف إلى ذلك إن المباحثات مع مصر استمرت حتى بعد صياغة التفاهمات بالنسبة للهدنة. وبعد أسبوع من دخول الهدنة حيز التنفيذ بدأت المناقشات حول الترتيبات الأمنية الجديدة بين إسرائيل ومصر فيما يتعلق بالقضية المزعجة من ناحية إسرائيل ألا وهي تهريب السلاح إلى قطاع غزة. وتركزت المباحثات حول إمكانية زيادة تواجد قوات الأمن المصرية على طول الحدود. وقضية تهريب السلاح إلى قطاع غزة كانت مثار خلاف بين الدولتين منذ زمن طويل، وكذلك في أعقاب معارضة مصر لتواجد مراقبين دوليين على أراضيها للمساعدة في وقف ظاهرة تهريب السلاح.

لقد تجلى إصرار مصر على تعزيز مكانتها في السياسة في الشرق الأوسط خلال عملية الرصاص المصبوب في جانبين: إتخاذ موقف غير متعاطف حيال اتهام حماس بالمسؤولية عن اندلاع أعمال العنف والتمسك بهذا الموقف طيلة أيام العملية، وبعد ذلك تنظيم جهود الوساطة لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس. وأثيرت مسألة هامة بالنسبة للتأثير الممكن لإصرار مصر المتزايد على تعزيز مكانتها الإقليمية وعلى استعدادها للوقوف أمام طموحات إيران بالسيطرة على المنطقة.

وكان لإيران دور رئيسي أيضا على هامش جولة الحرب الأخيرة، حيث كانت تأمل أن تستفيد من النزاع وان تحصد ثمار إقليمية. ومع ذلك وبخلاف مصر فإن الإستراتيجية الإيرانية اعتمدت على الافتراض بأن حماس الطفل المدلل لإيران تستطيع إعلان الفوز والانتصار على إسرائيل، ومثل هذا التطور بهذا الاتجاه يمنحها مكانة إقليمية، وفي نفس الوقت يعزز مكانتها فيما يتعلق بالمفاوضات مع الغرب. لكن الدور الفاشل لحماس في التصدي لإسرائيل عرقل الخطط الإيرانية. والمسألة المدرجة على جدول الأعمال هي هل يكفي ذلك كي يشجع مصر على توجيه زعامتها الإقليمية باتجاه الموضوع الإيراني بشكل مباشر

وفظ جدا. إن إظهار عدم الاحترام حيال مصر الذي تجلى بعلاقتها أثناء الحرب في غزة «مثل محاولات قطر للتدخل في جهود الوساطة المصرية»، أثار ردود فعل غاضبة في مصر لم نشهدها منذ أعوام. وفي الأيام التي تلت الحرب في غزة واصلت مصر اتخاذ خط شديد اللهجة حيال إيران، وصرح الرئيس مبارك أنه لن يسمح لإيران أن تعيد ترميم قطاع غزة. وأكثر من ذلك تطرق وزير الخارجية المصري بشدة إلى محاولات إيران خلال الحرب حث بلاده على فتح مواجهة مباشرة مع إسرائيل وبشكل واضح أكد الوزير أبو الغيط أن مصر ترفض الأسلوب الراديكالي الإيراني، وأكد على الخيار المصري الاستراتيجي للسير بعملية السلام.

والمصلحة المصرية في زعامتها الإقليمية «التي هي جزء لا يتجزأ من هويتها القومية» تعني خصام مع إيران. وإن تبني موقف شديد جدا من قبل مصر يستطيع المساعدة في الجهود الشاملة لصد طموحات إيران النووية. وورقة المساومة الأمريكية في المفاوضات مع إيران تزداد قوة كلما أبدت الدول العربية معارضة شديدة جدا للخطط والبرامج النووية الإيرانية. ومع ذلك ما يزل الوقت مبكرا حتى نتوقع ما إذا كان هذا الموقف الشديد لمصر، مثلما اتضح على خلفية المواجهة قي قطاع غزة، سوف يستمر هكذا ويساعد بشكل هام في المساعي لصد هجوم إيران في تعزيز قوتها في الشرق الأوسط.

الدبلوماسية العامة لإسرائيل خلال (عملية الرصاص المسكوب) وبعدها

هيرش غودمان

باحث رفيع المستوى في معهد أبحاث الأمن القومي

شباط ٢٠٠٩

يكشف فحص الدبلوماسية العامة لدولة إسرائيل حيال عملية «الرصاص المسكوب»، الفارق السخيف بين سياسة الإعلام التي خططت وتم تطبيقها بحرص شديد زمن الحرب هذا من جهة أولى، ونتيجة هذه السياسة التي ظهرت على أنها مضرة جدا لشخصية ومكانة دولة إسرائيل في الساحة الدولية من جهة أخرى. علما أن هذا الأمر لا يتجسد حتى الآن بأزمات دبلوماسية مهما تكن، والأسئلة حول عدم أخذ إسرائيل في الحسبان لحقوق الإنسان، والاستخدام المفرط بالقوة، وجرائم الحرب الممكنة والهجوم على المباني التابعة للمؤسسات الدولية هذه الأسئلة كلها مدرجة على جدول الأعمال الدولي. وعلى الرغم من أن آلة الدبلوماسية العامة عملت دون شك قبل الحرب وخلالها، فقد حظي الوضع المتدهور في قطاع غزة بعد الحرب على الأغلب بتجاهل المسؤلين عن الدبلوماسية العامة لدولة إسرائيل.

وفي أيام الحرب كانت علاقة إسرائيل مع وسائل الإعلام خاضعة للرقابة الشديدة ولكن في صباح اليوم الذي تلى نهاية الحرب وعندما اجتمع المراسلون من أنحاء العالم على أطلال الخراب في قطاع غزة، لم يكن بيد إسرائيل رسالة مقنعة ولم يكن بإمكانها تقديم تفسير لحجم الدمار ولا حتى تفسير منطقي لما ظهر بنظر العالم على أنه استخدام مفرط للقوة من خلال تجاهل المواثيق الدولية.

خذوا على سبيل المثال حالة الدكتور عز الدين العياش

وهو طبيب معروف ومشهور من قطاع غزة وله علاقات وطيدة في إسرائيل، حيث قتلت بناته الثلاث من جراء سقوط قذيفة دبابة وجهت إلى منزله مباشرة، ومضت أسابيع منذ ذلك الحادث ولم يقدم حتى الآن تفسير واضح لما حدث، والجهود المشتركة لوزارة الخارجية والجيش الإسرائيلي وديوان رئيس الحكومة التي كانت واضحة خلال المعركة لم تثمر عن جواب للأسئلة المتكررة من قبل الصحفيين في هذا الموضوع. وكانت الرسائل التي نقلت إلى وسائل الإعلام خلال الحرب شديدة جدا وموثقة بشكل جيد ومعدة بشكل مسبق، ومقابل ذلك لم تحظر الاتهامات المتأخرة جدا - بأن إسرائيل متهمة بجرائم حرب - بالرد الموثوق والمركز. ومع ذلك ردت الحكومة باقتراح يمنح حق الدفاع القانوني للجنود الذين سيتم اتهامهم بمثل هذه الجرائم وبنفس الوقت أمر المراقب العسكري بتشويه صورة وجوه الجنود في الصور التلفزيونية. وهاتين الخطوتين تشيران إلى الاعتراف بالأمر الواقع بالتهمة أكثر مما تشيران على نفي أو دحض هذه التهم، أو إلى رفع إدعاءات دفاع قوية ضد هذه الاتهامات. وكان من الواجب أن نعرف بشكل مسبق أن هذه الاتهامات سوف تطرح في اللحظة التي توقفت فيها المدافع عن الدوي، وكان بالإمكان إعداد المواد في وقت مسبق بواسطة توثيق إرشادات القادة للقوات قبل الدخول للحرب حول استخدام القوة وحول إمكانية أن يدفع الضحايا المدنيون الثمن، كما كان من الواجب إعداد وثائق قانونية وإرشادات لوسائل الإعلام حول وسائل الحذر التي يجب اتخاذها بهذا الخصوص. وكان بالإمكان أيضا تطبيق نفس الحالة هنا التي تتجلى بتقديم تفسير لماذا اضطرت إسرائيل إلى مهاجمة المساجد خلال العملية العسكرية. ومع ذلك، لم يطرح أي ادعاء مقنع ضد الاتهامات بخصوص استخدام القوة بشكل مفرط أوتنفيذ جرائم حرب. ويدور الحديث هنا عن تغيير جوهري عن الشكل المؤكد والمهني والمركز والناجع الذي عالجت به إسرائيل المواضيع الإشكالية أيام الحرب نفسها، وهذا الأمر يطرح السؤال هل المسئولين عن الدبلوماسية العامة في عملية «الرصاص المسكوب» كانوا يركزون الأمر على العملية نفسها حتى أنهم منحوا تفكير قليل جدا حول ما كان سيحدث في الصباح الذي يلي الحرب، عندما تتوقف العمليات العدوانية، أو أنهم لم يعربوا أبدا عن رأيهم حيال التطورات المحتملة هذه.

لا شك أن المسؤولين عن الدبلوماسية العامة لدولة إسرائيل أعدوا أنفسهم بشكل جيد تمهيدا لهذه العملية. وتعتمد هذه الجهود على إقامة هيئة في ديوان رئيس الحكومة تكلف بمهمة التنسيق للدبلوماسية العامة لدولة إسرائيل بكل جوانبها. وتطبيق العبر المستقاة من الانتفاضة الثانية ومن حرب لبنان الثانية أدى إلى ذلك أن الإعلام خلال عملية «الرصاص المسكوب»امتاز بالتعاون الوثيق بين الجيش الإسرائيلي ووزارة الخارجية وديوان رئيس الحكومة، وكذلك جرى تعاون في مجال الاستخبارات في الوقت الحقيقي من أجل تقديم الدعم للإدعاءات التي نشرت من قبل الناطقين الإسرائيليين، وكل هذا من خلال تقليص وحل القضايا التي نجمت عن اعتبارات أمنية علاوة على ذلك فإن سياسة الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي في حرب لبنان الثانية تميزت بالانفتاح وهذا الأمر تم تقديره في وقت لاحق على أنه فشل حتى من قبل فينو غراد، ومقابل ذلك فإن إحدى النتائج والعبر العملية في التحضيرات لعملية الرصاص المسكوب كانت هي أن وسائل الإعلام لم تكن متواجدة في مناطق القتال وجرى هذا الأمر سواء من خلال





المصالح بالحفاظ على أمن المعلومات أو كانت كوسيلة «لمراقبة الرسائل» حول دوافع العملية العسكرية وأهدافها. وعدا عن هذا كان هناك تفاهم أنه كلما كشف العالم بشكل أكبر صور الدمار في قطاع غزة، فإن الضغط الدولي على إسرائيل سيزداد من أجل إنهاء الأعمال العدوانية.

أغلقت إسرائيل الحدود مع قطاع غزة أمام وسائل الإعلام الأجنبية لمدة شهرين قبل اندلاع الحرب. والصور الوحيدة التي وصلت من داخل قطاع غزة كانت صور دامية بثتها شبكة الجزيرة، والتي كان هناك تفاهم حيالها بأنه سمح ببثها من قبل حماس ما عدا كميات قليلة جدا من الصور والتقارير الأخرى ومع ذلك، فإن وسائل الإعلام الرئيسية تم إبعادها في البداية بشكل كامل عن ساحة الميدان وقد تمت المصادقة على ضم هذه الوسائل إلى القوات المقاتلة في مرحلة متأخرة جدا في ترتيبات مراقبة وتعاون وثيقة. لقد تم اكتشاف حجم العملية في صباح اليوم التالي بعد انتهاء العملية، وذلك عندما سمح للعالم للدخول إلى قطاع غزة ورؤية حجم الدمار بعينيه. كما ألحق تأثير الصور الحق الضرر من دون أي شك الضرر بصورة إسرائيل في الساحة الدولية وآثار عدة أسئلة تلزم إسرائيل بإيجاد وأجوبة عليها ويتضح من ذلك أن مخططي الدبلوماسية العامة لإسرائيل رؤوا مهمتهم الأساسية بإعطاء الجيش الإسرائيلي وقت كاف لإكمال مهامه العسكرية قبل أن يبدأ الضغط الدولي بإعطاء ثماره وبذلك نجحوا رغم أنف وغضب وسائل الإعلام الأجنبية التي توجهت إلى المحكمة العليا وفازت بالتماس سمح لها بالدخول إلى قطاع غزة، وهذه الخطوة منعت منها فيما بعد من قبل الجيش «لأسباب ودوافع أمنية مؤقتة»

والسؤال الذي يطرح هنا هو هل كان هذا هو القرار السليم في أعقاب النتائج السلبية التي بقيت في نهاية العملية. ومن المحتمل أنه إذا حظي الإعلام الدولي بالسماح له بالدخول إلى ساحة القتال خلال الحرب لم يشعر المجتمع الدولي بالزعزعة إلى هذه الدرجة عندما رفعت الستارة في النهاية مع انتهاء الحرب

ولو تم دمج ممثلي الإعلام الدولي بين صفوف القوات الإسرائيلية منذ البداية من خلال المقدرة على متابعة المعضلات التي واجهت الجنود في حربهم مع العدو المتهرب الذي استخدم المدنيين كدروع بشرية والمدارس والمشافي والمساجد لأغراض عسكرية، من المحتمل أن الانطباع العام السائد اليوم في العالم كان يختلف من حيث المضمون. ومن المحتمل لو انه سُمح لوسائل الإعلام الاجنبية بالدخول إلى مناطق القتال كان يمكن تخفيف حدة الأبعاد الخطيرة بشكل خاص في العالم العربي للصور الوحيدة الدامية التي بثتها شبكة الجزيرة وبنفس الشكل من المحتمل أن المعطيات حول عدد الضحايا، والاحتياجات الطبية وقضايا حقوق الإنسان كانت ستقدر كلها من وجهة نظر مختلفة تماما عن وجهة النظر الحالية ويمكن كما هو معلوم أن نطرح الإدعاء الموثوق بشأن السؤال لماذا كان من الصحيح والسليم إغلاق ساحة الميدان أمام ممثلي الإعلام الدولي؟. أما بالنسبة للمراسلين فكان يمكن أن يصابوا أو أن يقتلوا، وبشكل خاص لو لم يدمجوا مع قوات الجيش الإسرائيلي الأمر الذي سوف يتحول دون أي شك إلى كارثة بالنسبة لدولة إسرائيل في مجال العلاقات العامة وكان من شأنهم أن يعرقلوا حرية حركة الجيش ومع ذلك، بنظرة شاملة، إن الإغلاق الكامل لساحة القتال التي منحت إسرائيل ميزات كثيرة على المدى القصير جدا من شأنها أن تظهر، وكأن لها تأثيرات سلبية على المدى الطويل. ولهذا



بالذات يجب تخصيص الانتباه للتحضيرات لليوم الذي يلي نهاية المعارك بمعنى آخر، وخلال زمن العملية بذلت جهود من أجل إخفاء حجم الدمار، كما لو أنه لم يلحظ الآن أي تحضير مفهوم يهدف إلى التوضيح للعالم الصورة التي يراها هو من أجل الرد على السؤال لمذا الجيش الإسرائيلي غير متهم بجرائم الحرب؟ ولماذا كان استخدام القوة بشكل مكثف ضروري جدا. ومع ذلك فإن رد إسرائيل كان دفاعيا، بحد ذاته وليس حماس هي التي في موقع الدفاع، وهي موجودة في زنزانة المتهمين أمام الرأي العام العالمي.

يتم الحكم على الدبلوماسية العاملة لدولة إسرائيل وفق النتيجة النهائية. علما أنه على الأغلب أن المعركة الحقيقية للدبلوماسية العامة لدولة إسرائيل بدأت عندما توقفت الأعمال العدوانية، ولا يوجد مكان للشك في مهنية الجهود التي بذلت أيام الحرب، غير أن إسرائيل تحتل في هذه الأيام مكان في الحضيض بنظر المجتمع الدولي. وقد اعترف العالم بذلك «على الأقل بشكل غير رسمي» بأن إسرائيل غير قادرة على مواصلة العيش في ظل هجمات الصواريخ المستمرة والمتواصلة عليها، وأبدى تفهما إلى حد معين، أن المدرسة يمكن أن تتعرض للهجوم في منطقة مأهولة ومكتظة بالسكان بطريقة الخطأ، لكنه لم يقتنع أن إسرائيل عالجت هذا الوضع المعقد بشكل جيد جدا قدر المستطاع ووفق المعايير والتصرفات الدولية. وكان واضحا للجميع أنه في اللحظة التي يزول فيها الغبار يتوجب على واضعي أسس الدبلوماسية ومبلوريها أن يبذلوا جهودا كبيرة من أجل محاولة التوضيح للعالم ما يظهر أمامه. وهذا الأمر لم يجر، ولكن ثمن هذا الفشل سوف ندفعه في المستقبل.